

المدرسة في لبنان: أرقام ومؤشرات

لمحة حول بعض مؤشرات التعليم العام ما قبل الجامعي في لبنان
من العام الدراسي 2011-2012 ولغاية 2016-2017

إعداد

مكتب البحوث التربويّة

قراءة وتحليل

أ. د. سوزان عبد الرضا أبو رجيلي

د. كيتا نعمة حنا

إعداد الجداول والرسوم

بريجيت القدوم

كارول أبو ناصيف

جاك قاصوف

عصام المصري

متابعة وتنسيق

آليان شمشوم

علي زعيتر

إشراف عام ومراجعة

د. ندى عويجان

شكر خاص لمكتب التعاون التربوي التابع للسفارة الفرنسية في لبنان لدعمه التقني والتربوي في اصدار هذا الكتيّب.

وشكر للخبير التربوي الفرنسي المساعد السابق لمدير دائرة الاحصاء والتخطيط والأداء في وزارة التربية الفرنسية السيد جان كلود ايمين لمتابعته في هذا الإصدار في جميع مراحله.

الإنتاج التقني والطباعي: مكتب التجهيزات والوسائل التربويّة

تصميم وإخراج: ربيكا الحداد

تمّت الطباعة في مطبعة المركز التربويّ للبحوث والإنماء

مقدمة

في خضم ورشة التطوير التربوي، لا بد أن يكون لنا محطات نتعرف فيها عن كثب الى مسار نظام التعليم العام ما قبل الجامعي، فنثمّن إنجازاتنا لنصوّب خططنا بناء على الحاجات المستجدة. فالتطوير التربوي هو نتيجة قرارات وسياسات تربويّة، تبنى على المؤشرات والتحليلات للواقع التربوي وتنتج عن أرقام وأبحاث مقننة يقوم بها باحثون وخبراء ومعلوماتيّون وإحصائيّون وفنّيون.

من هذا المنطلق، يصدر المركز التربوي للبحوث والإنماء باقة من المؤشرات الأساسيّة حول التعليم العام ما قبل الجامعي في لبنان خلال السنوات الأخيرة. شملت جداول الكتيّب ومؤشراته جميع التلامذة اللبنانيّين وغير اللبنانيّين الذين يتابعون المنهج اللبناني. كما عرضت المعطيات وفاقًا لقطاع التعليم، وحجم المدرسة، ولغة التدريس، وتناولت تطوّر نتائج عدد الصفوف وأعداد المعلمين وتوزّع فئاتهم العمرية ومعدل تطوّر نتائج الامتحانات الرسميّة والمشاركة في الاختبارات الدوليّة وغيرها من المؤشرات.

تأتي هذه الخطوة امتداداً لمنشورات سابقة حول المؤشرات التربويّة في لبنان، وتعتبر بمثابة العدد الأول من اصدار دوري للمركز التربوي حول المؤشرات التربوية في لبنان. وإنني أقدّر عاليًا الجهود المبذولة لإنجاز هذا الكتيّب، وأقدّر التعاون مع الجانب الفرنسي والجانب اللبناني في مكتب البحوث التربويّة ومكتب التجهيزات والوسائل التربويّة.

الشراكة الحقيقية بين الشعب والدولة، وبين مختلف القطاعات، هي السبيل الأمثل للوصول إلى الغايات الوطنية والتربوية المرجوة.

بالتربية نبني معاً، هذا هو شعارنا وقناعتنا وخيارنا.

رئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء بالتكليف

الدكتورة ندى عويجان

الفهرس

تمهيد

يعتبر الحق بالمعرفة والحق بالحصول على المعلومات في عصرنا الحالي من أبرز حقوق المُواطن، ومن أهمّ مسؤوليّات الدولة تجاهه. أن تكريس التربية في لبنان على أنّها «من أولويات الأعمال الوطنيّة»، ضمن مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي عام 1997، يتجسّد عمليًّا من خلال اضطلاع الدولة بواجب نشر المعرفة بغية إطلاق النقاش حول السبل الآيلة إلى تطوير النظام التربوي.

من هنا، واستكمالاً لمجموعة من الإصدارات السابقة حول تطوّر التعليم العام في لبنان «مؤشّرات حول التعليم العام في لبنان للعام الدراسي 1999-2000» و«تطور المؤشرات التربوية من العام الدراسي 2002 إلى العام الدراسي 2010»، يُطلق المركز التربوي للبحوث والإنماء مؤشّرات تربويّة بحُلّة جديدة. تتوجّه هذه الوثيقة إلى الهيئات التربويّة وإلى المجتمع اللبناني واضعةً تحت تصرّفه ثُلّةً من المؤشرات التربويّة الأساسية، التي من شأنها الإضاءة بلمحة على واقع نظام التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي 2011-2012 ولغاية العام الدراسي 2016-2017. تجدر الإشارة إلى أن هذا الكتيّب يتضمّن أعداد التلامذة اللبنانيّين وغير اللبنانيّين الذين يتابعون المنهج اللبناني في دوام قبل الظهر والتلامذة غير اللبنانيّين الذين يتابعون المنهج اللبناني في دوام بعد الظهر.

يتكوّن هذا الإصدار من أبواب سبعة: 1) التلامذة، 2) الشبكة المدرسيّة، 3) لغة التعليم الأجنبيّة الأولى، 4) أفراد الهيئتين التعليميّة والإداريّة، 5) معدل وصول التلامذة، 6) نتائج الامتحانات الرسميّة، 7) موقع لبنان وفاقًا لنتائج دراسات التقييم الدوليّة. وقد اقتصر على هذه الجوانب في الإصدار الأول، على أن تصدر في الإصدارات اللاحقة مؤشّرات إضافيّة تطال مظاهر مهمّة أخرى. يتضمّن كل باب مجموعة من المؤشّرات الموزّعة وفاقًا لعدّة متغيّرات، مستندة إلى أعداد و/أو نسب مئويّة و/أو معدّلات و/أو مستويات تحصيل. وقد تمّ إرفاق كلّ منها بقراءة وصفيّة وتحليليّة، على ضوء المعطيات المتوافرة.

عسى أن يساهم هذا الكتيّب في تكوين صورة علميّة عن وضع النظام التعليمي في لبنان لدى القارئ المتخصّص وغير المتخصّص، وفي رفع مستوى الوعي حول خصائصه وآفاق تطويره.

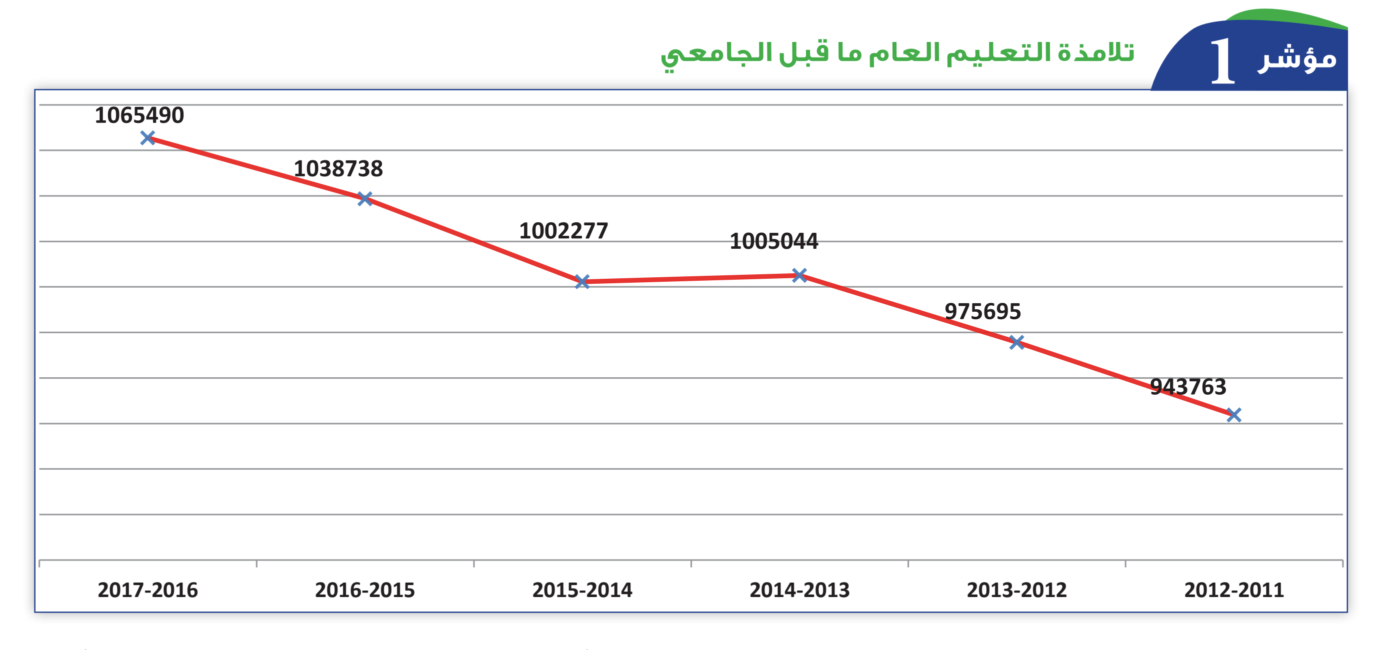
رئيسة مكتب البحوث التربوية

د. غيتا حنا

الباب الأول: تلامذة التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي 2011-2012 ولغاية 2016-2017

يحوي هذا الباب خمسة مؤشّرات مرتبطة بأعداد تلامذة التعليم العام ما قبل الجامعي[1]، وتوزعهم وفاقًا لقطاع التعليم وللمرحلة وللصف. كما أنه يتضمن مؤشرًا حول أعداد التلامذة غير اللبنانيّين الذين يتابعون المناهج اللبنانيّة في مدارس قبل الظهر والتلامذة غير اللبنانيّين الذين يدرسون في المدارس الرسميّة المعتمدة لتدريس غير اللبنانيّين في دوام بعد الظهر، وإلى إبراز تطوّر هذه المؤشّرات خلال السنوات الست الماضية.

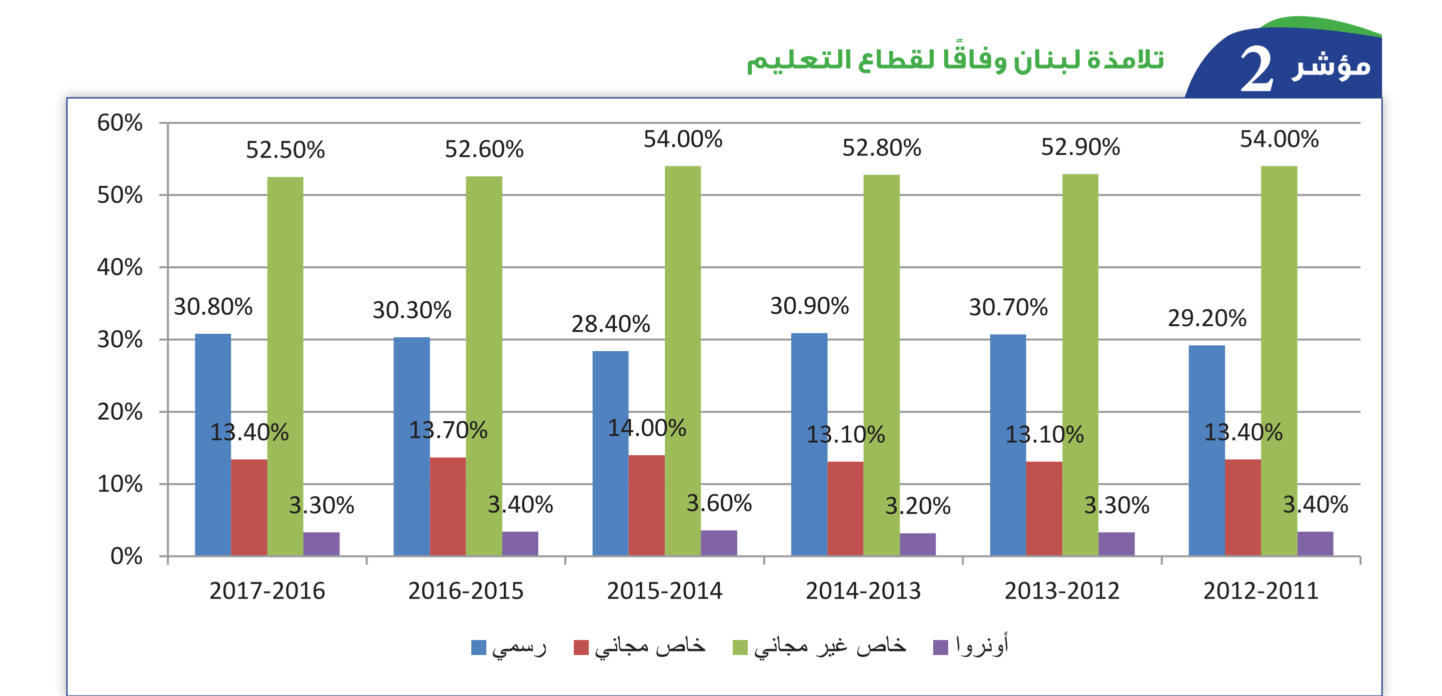
مؤشر 1 تلامذة التعليم العام ما قبل الجامعي



تزايد العدد الإجمالي للتلامذة في التعليم العام ما قبل الجامعي من 943763 تلميذًا في العام الدراسي 2011-2012، إلى 1065490 تلميذًا في العام الدراسي 2016-2017، أي بزيادة 121727 تلميذًا وبنسبة 12,9%. يعطي هذا المؤشر فكرة عامّة عن حجم التلامذة في التعليم العام. لا تكتمل الصورة حول هذا الموضوع إلاّ من خلال مؤشرات التسجيل الخام والصافي، وتوزّعها وفاقًا لمتغيّرات رئيسيّة مثل الجنس والمنطقة.

١- إن الأعداد الواردة في هذا الباب تشمل التلامذة اللبنانيّين وغير اللبنانيّين، الذين يتابعون المناهج اللبنانيّة، باستثناء التلامذة غير اللبنانيّين الذين يدرسون في المدارس الرسميّة المعتمدة لتدريس غير اللبنانيّين في دوام بعد الظهر بتمويل من الجهات الدوليّة المانحة وبإشراف وحدة إدارة البرامج في وزارة التربية والتعليم العالي PMU، إلاّ ضمن المؤشر المخصص لهؤلاء التلامذة.

مؤشر 2 تلامذة لبنان وفاقًا لقطاع التعليم



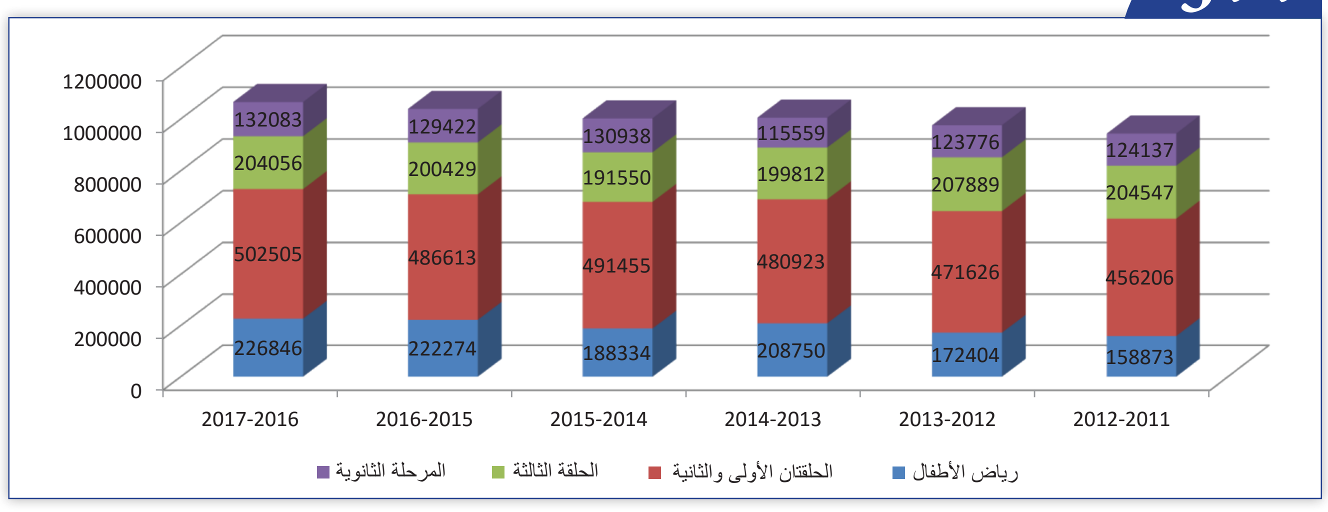
ارتفع عدد تلامذة التعليم العام قبل الجامعي ما بين الأعوام الدراسيّة 2011-2012 و2016-2017 في جميع قطاعات التعليم بنسبة تزايد بلغت 12,9%.

رغم تسجيل تراجع في العام الدراسي 2014-2015، شهد القطاع الرسمي تزايدًا في عدد التلامذة من 275655 إلى 327951 تلميذًا بمعدل بلغ + 19%. غير أن حصّة تلامذة هذا القطاع من مجموع تلامذة لبنان شهدت ثباتًا نسبيًّا. ويمكن تفسير هذا التزايد جزئيًّا إلى ارتفاع عدد التلامذة غير اللبنانيّين الوافدين بسبب الأزمة في سوريا والعراق الذين يتابعون المناهج اللبنانيّة في هذا القطاع، أو إلى التحاق تلامذة القطاع الخاص المجاني نتيجةً للخيارات الأسريّة أو للإصطفاء الذي تعمد إليه بعض إدارات المدارس الخاصّة غير المجانيّة، رغبةً منها في الحفاظ على نسب نجاح عالية في صفوف الشهادات الرسميّة. ويمكن أن يعكس ذلك واقع حراك تلامذة لبنان بين القطاع الخاص غير المجاني والرسمي بدءًا من الحلقة الثالثة من مرحلة التعليم الأساسي.

سجل القطاع الخاص المجاني بدوره تزايدًا في عدد تلامذته من 126240 في العام الدراسي 2011-2012 إلى 142515 تلميذًا في العام الدراسي 2016-2017، بمعدل تزايد بلغ 12,9%. بقيت حصة القطاع الخاص غير المجاني مستقرة نسبيًّا خلال السنوات المعتمدة من 509979 تلميذًا إلى 559675 تلميذًا أي بمعدل تزايد بلغ 9,74%. وفي مدارس الأونروا ارتفع عدد التلامذة من 31889 إلى 35349 تلميذًا بمعدل تزايد بلغ 10,85%.



مؤشر 3 تلامذة لبنان وفاقًا لمرحلة التعليم



تزايد عدد التلامذة في التعليم العام ما قبل الجامعي ما بين الأعوام الدراسيّة 2011-2012 و2016-2017 في جميع مراحل التعليم ما عدا في الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي .

ففي مرحلة رياض الأطفال، سجل عدد التلامذة تزايدًا ملحوظًا من سنة إلى أخرى وصل إلى 226846 تلميذًا في العام الدراسي 2016-2017، بمعدل تزايد بلغ 42,78%. وذلك بعد أن أصبحت هذه المرحلة تمتد على ثلاث سنوات بدلاً من سنتين وتستقبل الأطفال بعمر الثلاث إلى الخمس سنوات.

كما سجلت الحلقتان الأولى والثانية من التعليم الأساسي تزايدًا في عدد التلامذة وصل إلى 502505 تلميذًا في العام الدراسي 2016-2017 وبنسبة ارتفاع بلغت 10,14%.

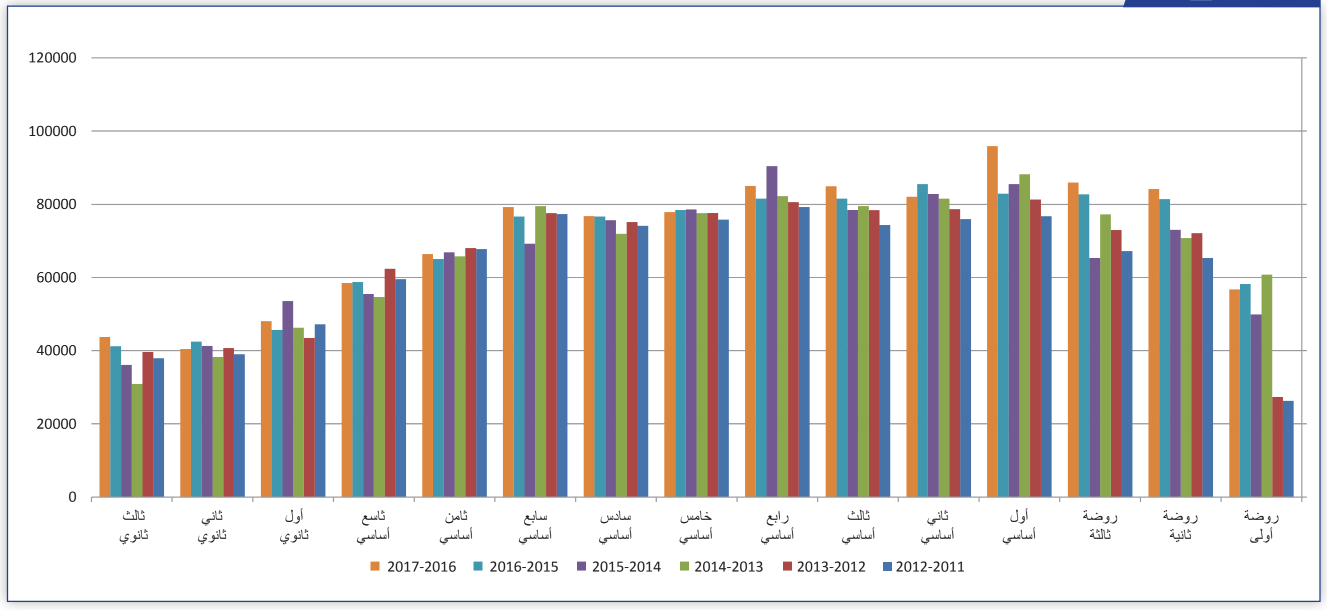
أمّا الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي، فشهدت تناقصًا في عدد التلامذة وصل إلى 491 تلميذًا في في العام الدراسي 2016-2017، وقد يعود ذلك إلى تسرب التلامذة من التعليم العام أو إلى التحاقهم بالتعليم المهني والتقني.

أمّا في مرحلة التعليم الثانوي، فقد تزايد عدد التلامذة من سنة إلى أخرى بما مجموعه 7946 تلميذًا أي بمعدل تزايد بلغ 6.4 %.

بشكلٍ عام، وباستثناء مرحلة رياض الأطفال، حافظت كل مرحلة على حصّة مستقرّة نسبيًّا من مجموع التلامذة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مرحلة التعليم الثانوي والحلقات الثلاثة في التعليم الأساسي يضم كل منها ثلاث سنوات. تشير الأرقام أن حصة الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي فاقت بحوالي ضعفين ونصف حصة الحلقة الثالثة من مرحلة التعليم الأساسي على صعيد عدد التلامذة، وبحوالي أربعة أضعاف حصّة التعليم الثانوي، ما يشير إلى تدفّق غير متكافئ للتلامذة من مرحلة أدنى إلى مرحلة أعلى، ويعكس قصورًا في قدرة النظام التعليمي على الإحتفاظ بالتلامذة وإيصالهم بنجاح إلى نهاية مرحلة التعليم الثانوي.



مؤشر 4  تلامذة لبنان وفاقًا للصف



يتناقص عدد التلامذة من حلقة إلى أخرى بين الحلقتين الأولى والثانية والحلقة الثالثة من التعليم الأساسي، وبشكلٍ أوضح بين الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي. كما تتراجع الأعداد بين بعض الصفوف والصفوف الأعلى في نفس الحلقة، وبشكلٍ لافت في مرحلة التعليم الثانوي.

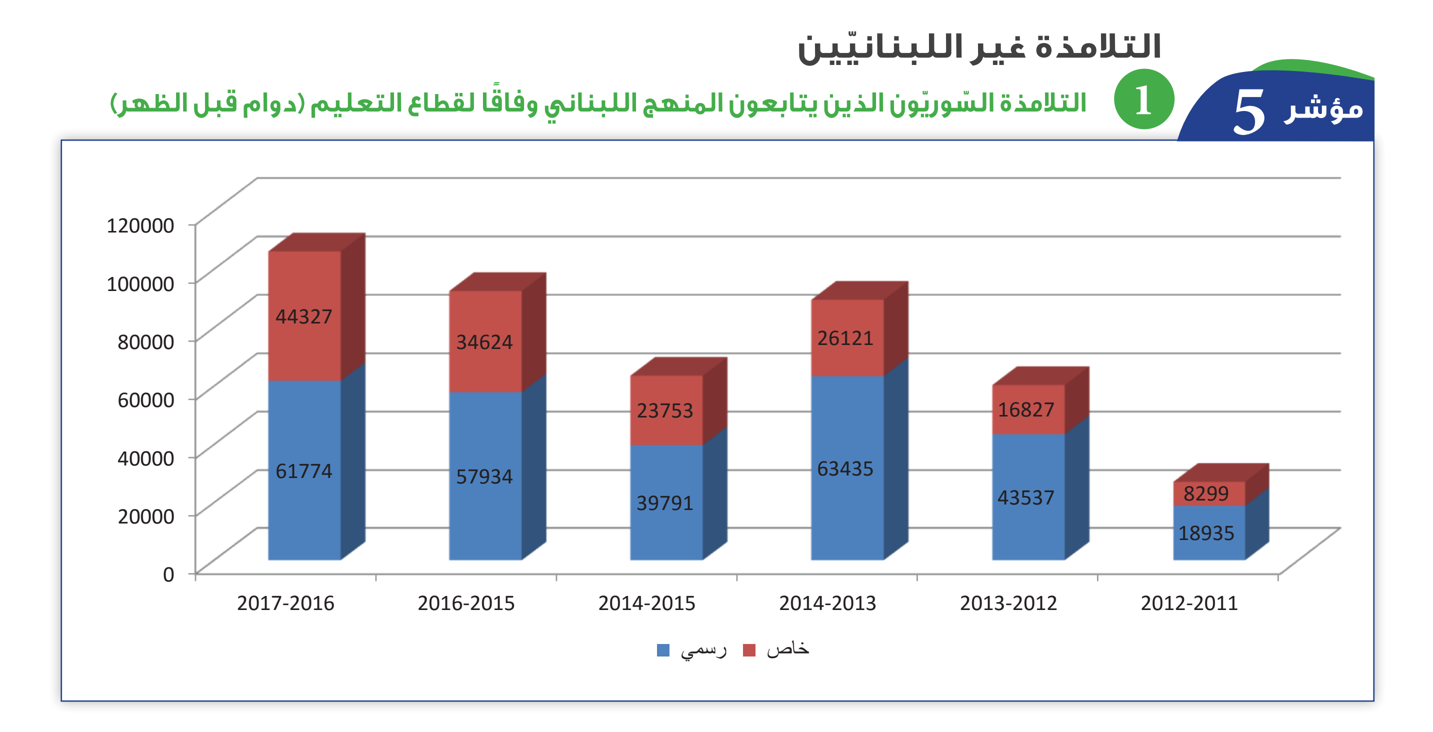
سجّل الصف الأول أساسي أكبر عدد من التلامذة على الإطلاق لكل السنين والصفوف في العام الدراسي 2016-2017، كما تزايد عدد تلامذة الصف الرابع أساسي، يليه الصف السابع أساسي. أمّا في مرحلة التعليم الثانوي، فتركزت الكثافة في الصف الأول ثانوي في العام الدراسي 2014-2015.

يعكس هذا التدفق غير المتوازن بين الصفوف اصطفائية نظام التعليم العام ما قبل الجامعي في لبنان، بحيث يتسرب عدد من التلامذة بين صف وآخر، وبين مرحلة وأخرى، ويمكن أن يُفسّر بانتقال عدد آخر منهم إلى التعليم المهني والتقني.

التلامذة غير اللبنانيّين

مؤشر 5

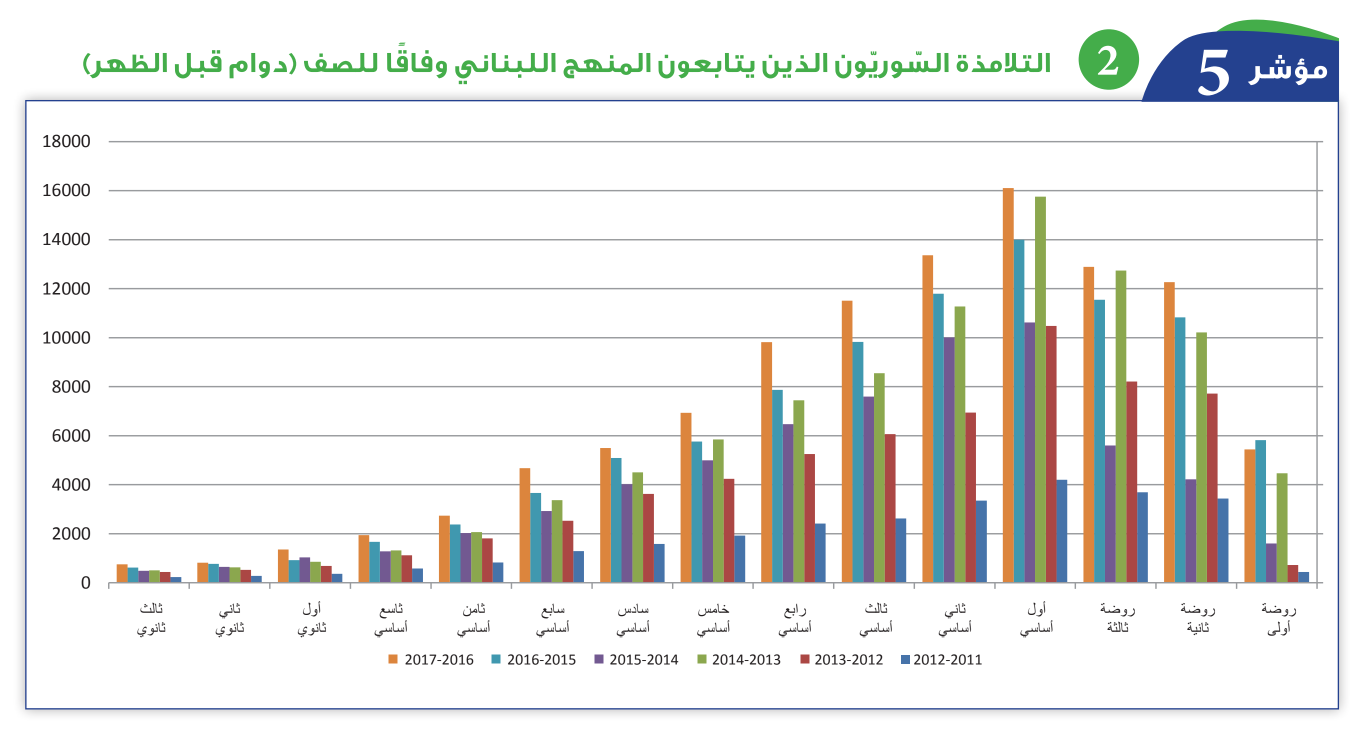
1 التلامذة السّوريّون الذين يتابعون المنهج اللبناني وفاقًا لقطاع التعليم (دوام قبل الظهر)



في العام الدراسي 2011-2012 بلغ العدد الإجمالي للتلامذة السّوريّين الذين يتابعون المنهج اللبناني في القطاعين الرسمي والخاص 27234 تلميذًا في الحلقات الثلاثة (الأولى والثانية والثالثة) من التعليم الأساسي. وابتداءً من العام الدراسي 2013-2014 ارتفع هذا العدد بشكل كبير وبلغ 89556 تلميذًا. وتابع هذا العدد ارتفاعه خلال السنوات الست المعتمدة إلى أن بلغ 106101 تلميذًا في العام الدراسي 2016-2017، أي بزيادة 78867 تلميذًا. وعليه، شكلت في العام الدراسي 2016-2017 نسبة التلامذة السّوريّين الذين يتابعون المنهج اللبناني قبل الظهر 9,95% من مجموع تلامذة لبنان في التعليم العام ما قبل الجامعي، ما يعكس تحولاً ملفتًا على صعيد الديمغرافية المدرسية في لبنان.

لقد سجل القطاعان الرسمي والخاص تزايدًا تدريجيًّا ملحوظًا في أعداد التلامذة السّوريّين خلال السنوات المعتمدة، إلاّ أن توزعهم على القطاعات التعليميّة تفاوت بين قطاعٍ وآخر، احتفظ خلالها القطاع الرسمي بالحصة الأكبر من التلامذة السّوريّين إذ ارتفع عددهم من 18935 تلميذًا في العام الدراسي 2011-2012 إلى 61774 تلميذًا في العام الدراسي 2016-2017. وفي القطاع الخاص تزايد عددهم من 8299 تلميذًا في العام الدراسي 2011-2012 إلى 44327 تلميذًا في العام الدراسي 2016-2017.

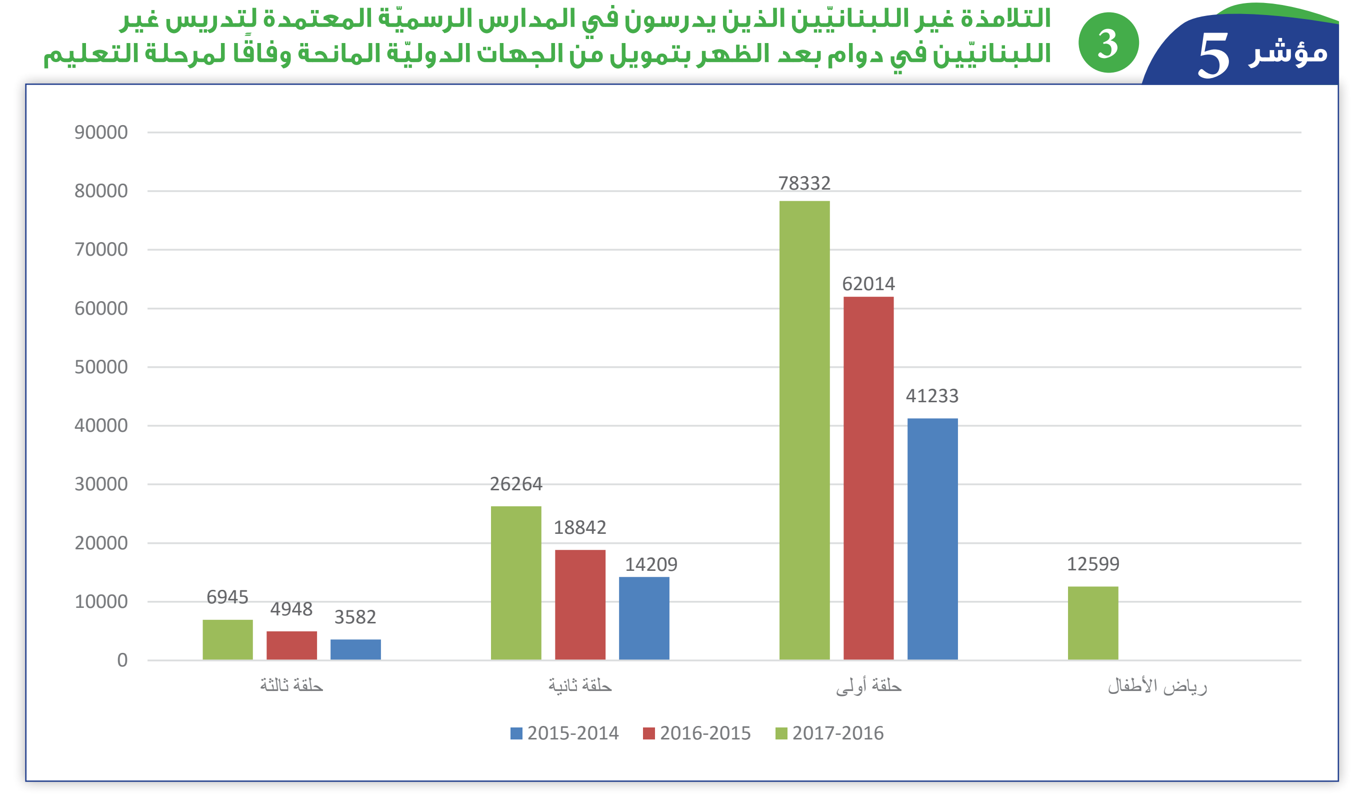
مؤشر 5 ② التلامذة السّوريّون الذين يتابعون المنهج اللبناني وفاقًا للصف (دوام قبل الظهر)



يعكس الرسم البياني تركّز التلامذة السّوريّون الذين يتابعون المناهج اللبنانية في مرحلة رياض الأطفال وضمن الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي، وتتضاءل هذه الأعداد بشكلٍ تدريجيّ بدءًا من الصف الخامس أساسي.

فهل يمكن أن يعزى ذلك إلى انتقال بعضهم إلى التعليم المهني أو إلى إلتحاق بعضهم في المدارس الرسميّة المعتمدة لتدريس السّوريّين في دوام بعد الظهر؟ أو إلى تسرب البعض الآخر نحو سوق العمل أو حتى إلى عدم التحاق البعض منهم بالمدارس؟

مؤشر 5 3 التلامذة غير اللبنانيّين الذين يدرسون في المدارس الرسميّة المعتمدة لِتدريس غير اللبنانيّين في دوام بعد الظهر بتمويل من الجهات الدوليّة المانحة وفاقًا لمرحلة التعليم

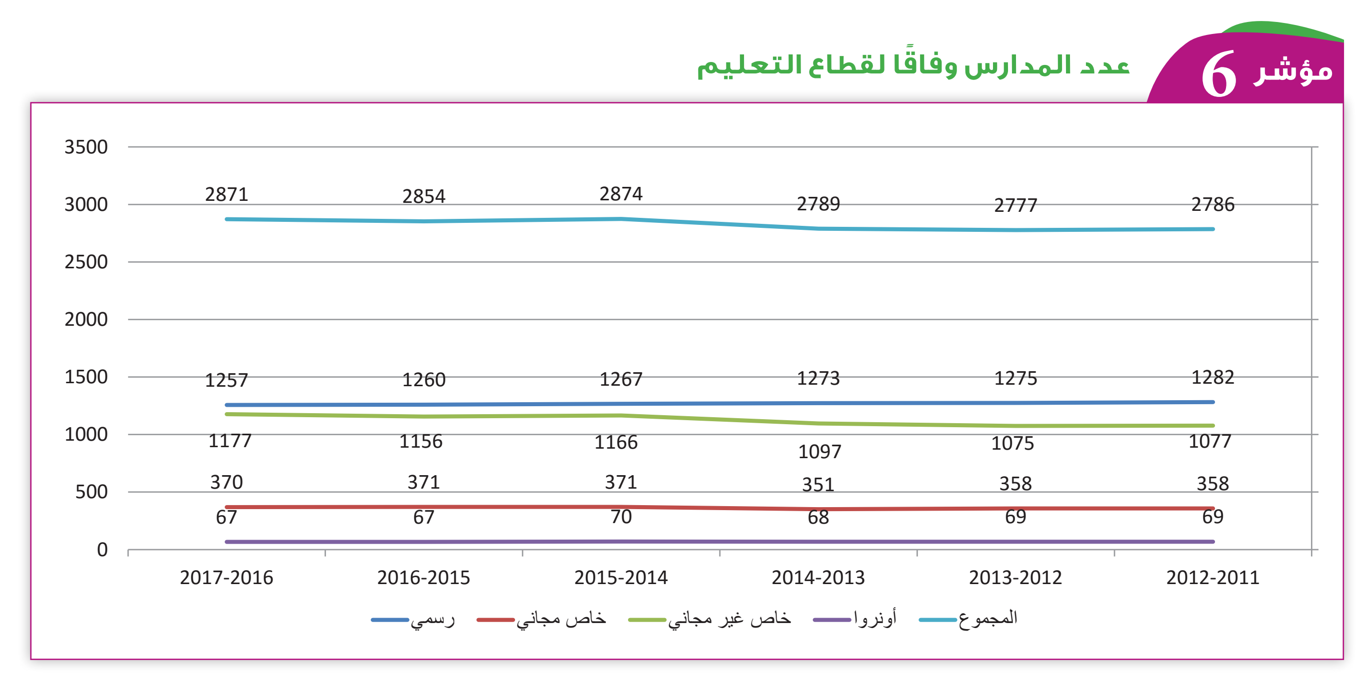


في العام الدراسي 2014-2015، التحق 83675 من التلامذة غير اللبنانيين في دوام بعد الظهر بتمويل من الجهات الدوليّة المانحة. ارتفع عددهم إلى 124140 تلميذًا عام 2016-2017، أي بنسبة تزايد بلغت 48,35%. إلاّ أن نسبة التحاقهم سجلت تفاوتًا كبيرًا بين الحلقات الأولى والثانية والثالثة من التعليم الأساسي. وقد بلغ حده الأقصى 78332 تلميذًا غير لبناني (سوري وغير سوري) عام 2016-2017. أمّا الحد الأدنى 6945 تلميذًا فقد سجّلته الحلقة الثالثة، في الوقت الذي سجّلت الحلقة الثانية 26264 تلميذًا.

الباب الثاني: الشبكة المدرسيّة في التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي 2011-2012 ولغاية 2016-2017

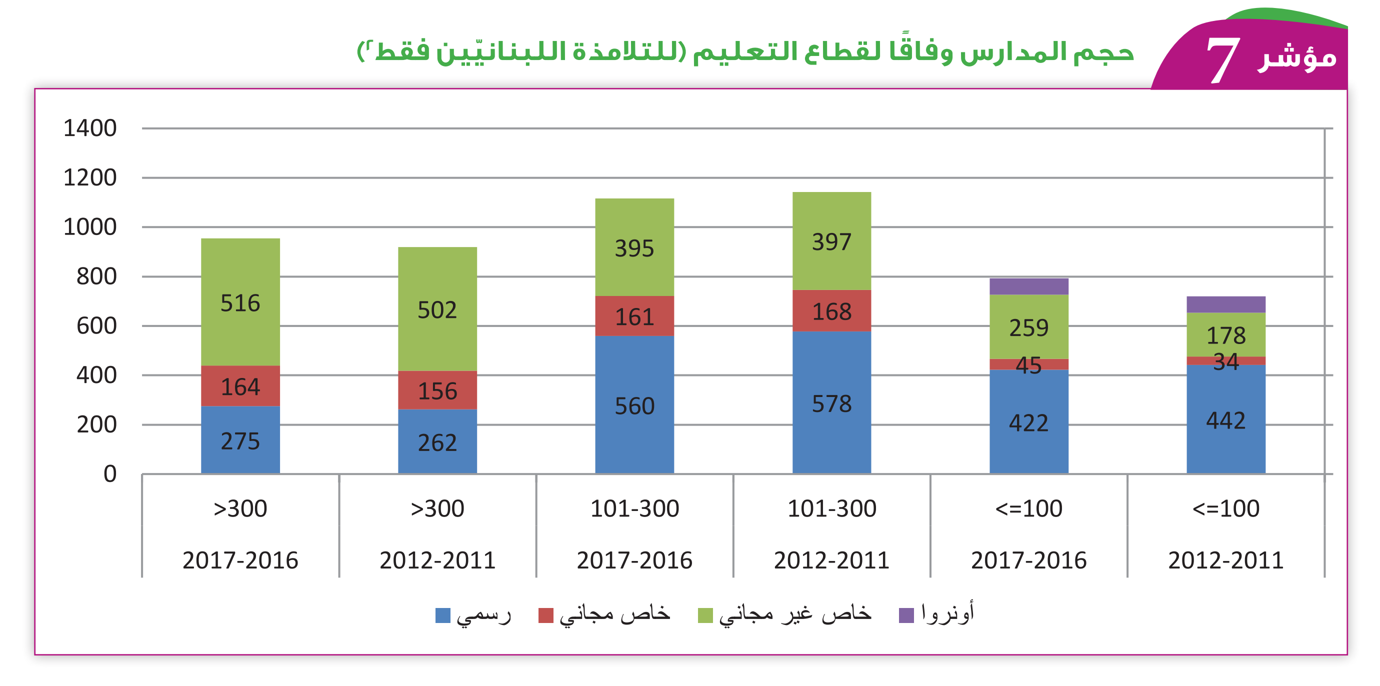
يتألّف هذا الباب من ثلاث مؤشّرات: 1) عدد المدارس وفاقًا لقطاع التعليم، 2) حجم المدارس وفاقًا لقطاع التعليم، 3) عدد أجهزة الكمبيوتر لكل 100 تلميذ. وهو يعطي فكرة حول خصائص عامّة تميّز الشبكة المدرسيّة في التعليم العام ما قبل الجامعي.

مؤشر 6 عدد المدارس وفاقًا لقطاع التعليم



بلغ تزايد عدد المدارس في التعليم العام ما قبل الجامعي خلال السنوات الست الماضية 85 مدرسة. وتأتي هذه الزيادة في نفس المرحلة لصالح القطاع الخاص (المجاني وغير المجاني باستثناء مدارس الأونروا) بـــ 112 مدرسة جديدة، في حين سجّل القطاع الرسمي تراجعًا بلغ 25 مدرسة. وعليه، فإن عدد المدارس الخاصة يمثّل أكثر من نصف الشبكة المدرسيّة في لبنان.

مؤشر 7 حجم المدارس وفاقًا لقطاع التعليم (للتلامذة اللبنانيّين فقط[2])



إن حجم المدارس الوسطى (101 إلى 300 تلميذ) يشكّل العدد الأكبر بين جميع قطاعات التعليم. في حين يتميّز القطاع الخاص بكثرة عدد المدارس الكبيرة (أكثر من 300 تلميذ)، أمّا القطاع العام فيتميّز بكثرة عدد المدارس الصغيرة (10 تلامذة وأقل).

خلال الست سنوات الماضية، تراجع عدد المدارس الصغرى[3] (من 442 إلى 422) والوسطى (من 578 إلى 560) في القطاع الرسمي. بالمقابل ازداد عدد المدارس الكبرى من 262 مدرسة إلى 275 مدرسة في الرسمي. غير أن 78,11% من المدارس الرسمية تعتبر متوسطة (44،55%) وصغيرة (33،55%).

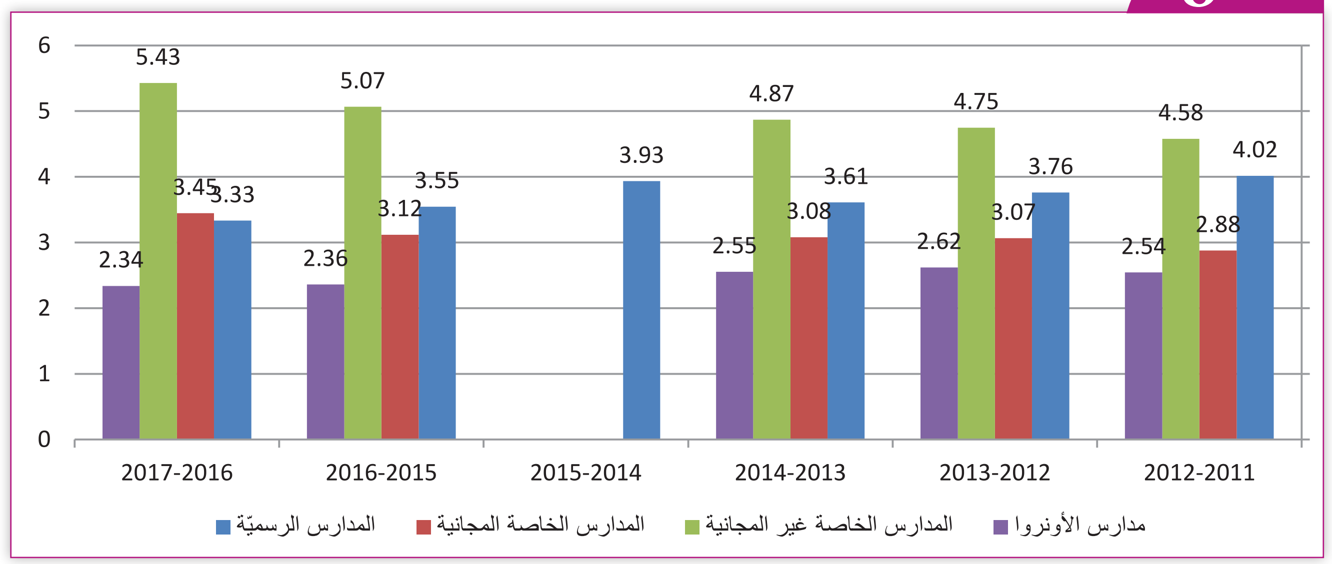
من جهة أخرى، حافظت مدارس القطاع الخاص غير المجاني المتوسطة والكبيرة على التراتبية ذاتها من حيث الحجم خلال الست سنوات الماضية مع تزايد عدد المدارس الصغيرة.

بالمقابل، لم يطرأ أي تعديل على توزع المدارس في القطاع الخاص المجاني من حيث فئات الحجم: بقيت المدارس الكبرى تشكّل المجموع الأعلى (164 مدرسة)، تليها المدارس الوسطى (161 مدرسة)، واحتلت المدارس الصغرى المجموع الأدنى (45 مدرسة).

2- تضمّ المدارس الصغرى مئة تلميذ لبناني أو أقل، والمدارس الوسطى بين *101* و*300* تلميذ، أمّا المدارس الكبرى فتضمّ أكثر من *300* تلميذ.

3- تمّ احتساب التلامذة اللبنانيّين فقط ضمن هذا المؤشر لكونه شريحة ثابتة نوعًا ما نسبةً إلى التلامذة غير اللبنانيّين الذين يتغير عددهم سنويًّا بشكلٍ لافت.

مؤشر 8 عدد أجهزة الكمبيوتر لكل ١٠٠ تلميذ وفاقًا لقطاع التعليم



سجلت المدارس الخاصة غير المجانيّة أعلى عدد أجهزة كمبيوتر لكل مئة تلميذ، بحيث بلغ 4,58 في العام الدراسي 2011 – 2012 ، ثم تزايد تدريجيًّا خلال الست سنوات الماضية ليبلغ 5,43. تليها المدارس الخاصة المجانيّة مع عدد يبلغ 3,45 في العام الدراسي 2016 – 2017.

أمّا القطاع الرسمي فسجّل تراجعًا في تجهيز مدارسه بأجهزة الكمبيوتر ابتداءً من العام الدراسي 2014-2015 حيث بلغ هذا العدد 3,93 في العام الدراسي 2014–2015، وتراجع إلى 3,33 في العام الدراسي 2016-2017. كما سجلت مدارس الأونروا تراجعًا نسبيًّا في تجهيزاتها ليبلغ هذا العدد 2,34 في العام الدراسي 2016-2017.

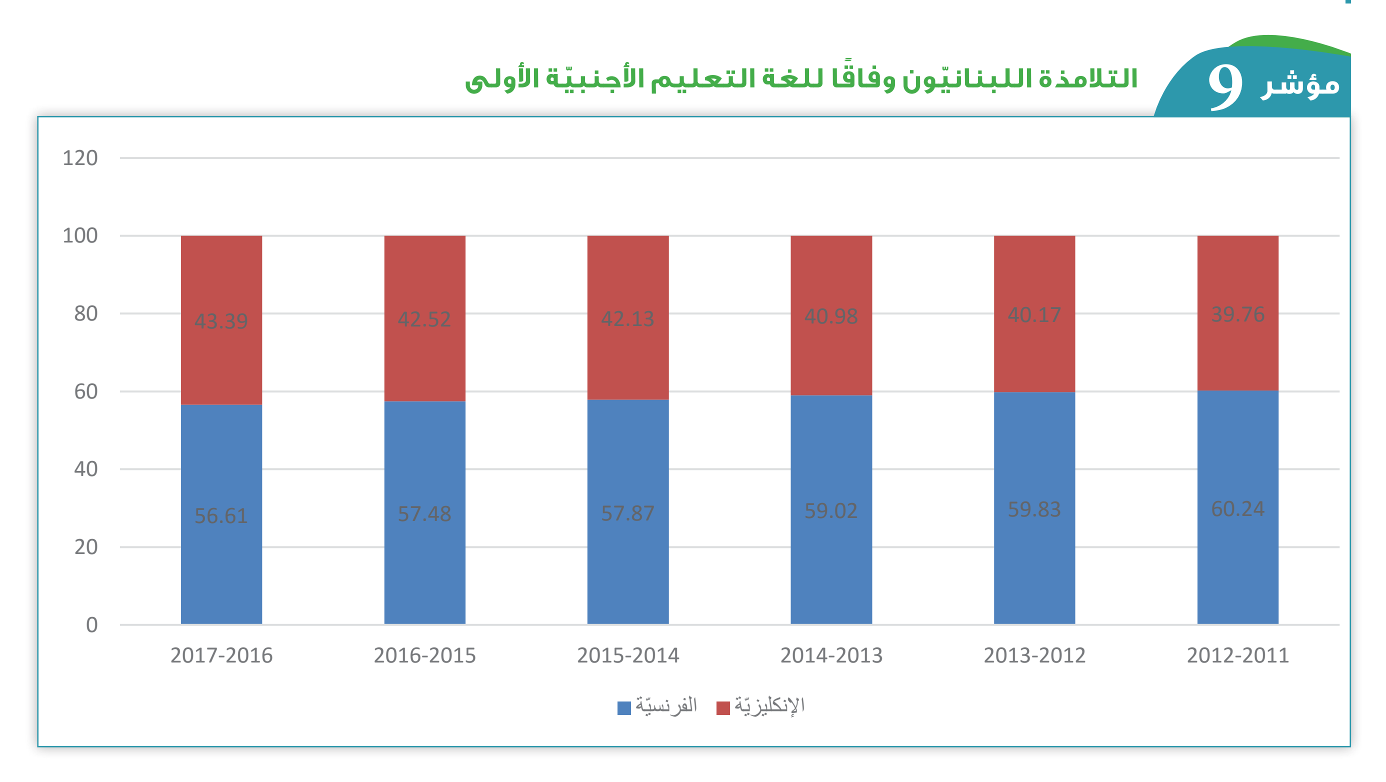
وعليه، يمكن اعتبار عدد أجهزة الكمبيوتر لكل 100 تلميذ غير وافٍ في عصر تفرض فيه التكنولوجيا الرقمية التربوية نفسها، ما يطرح تساؤلات حول أثر هذا الوضع على عملية التعلم.

كما أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها المركز التربوي للبحوث والإنماء عام 2015 بعنوان «استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم/التعلّم TICE»، أن وجود كمبيوتر في المدرسة لا يعني بالضرورة أن المعلمين والتلامذة يستخدمونه في عملية التعليم/التعلّم.

الباب الثالث: لغة التعليم الأجنبية الأولى في التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي 2011-2012 ولغاية 2016-2017

يضمّ هذا الباب ثلاث مؤشّرات ترسم صورة عامّة حول توزّع التلامذة اللبنانيين في التعليم العام ما قبل الجامعي – دون احتساب التلامذة غير اللبنانيّين في مدارس قبل الظهر وبعد الظهر- وفاقًا للغة التعليم الأجنبيّة، وهي: 1) التلامذة اللبنانيّون وفاقًا للغة التعليم الأجنبيّة، 2) التلامذة اللبنانيون وفاقًا للغة التعليم الأجنبيّة ولقطاع التعليم، 3) التلامذة اللبنانيّون وفاقًا للغة التعليم الأجنبيّة وللقطاع والمرحلة.

مؤشر 9 التلامذة اللبنانيّون وفاقًا للغة التعليم الأجنبيّة الأولى

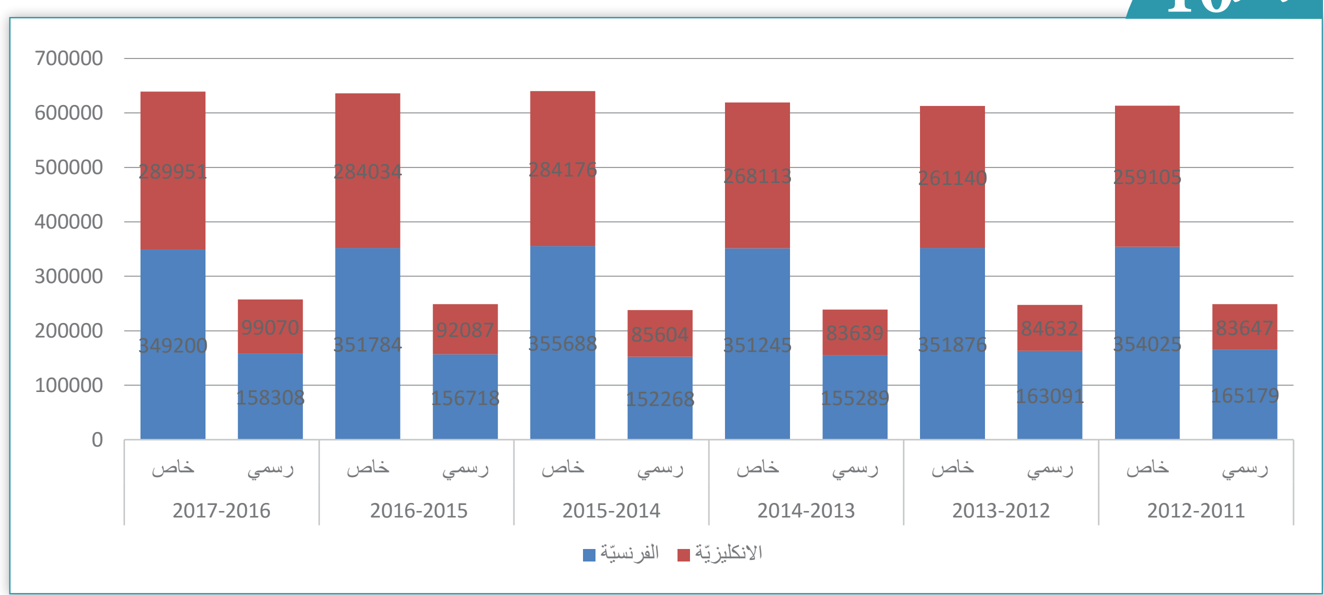


يُبرز هذا المؤشر أن عدد التلامذة اللبنانيّين الفرنكوفونيّين تناقص خلال هذه الفترة في قطاع التعليم العام مقابل ارتفاع عدد التلامذة الأنكلوفونيين.

ويمكن تفسير ذلك نتيجة إقبال التلامذة اللبنانيّين المتزايد على تعلّم اللغة الإنكليزيّة في زمن العولمة.

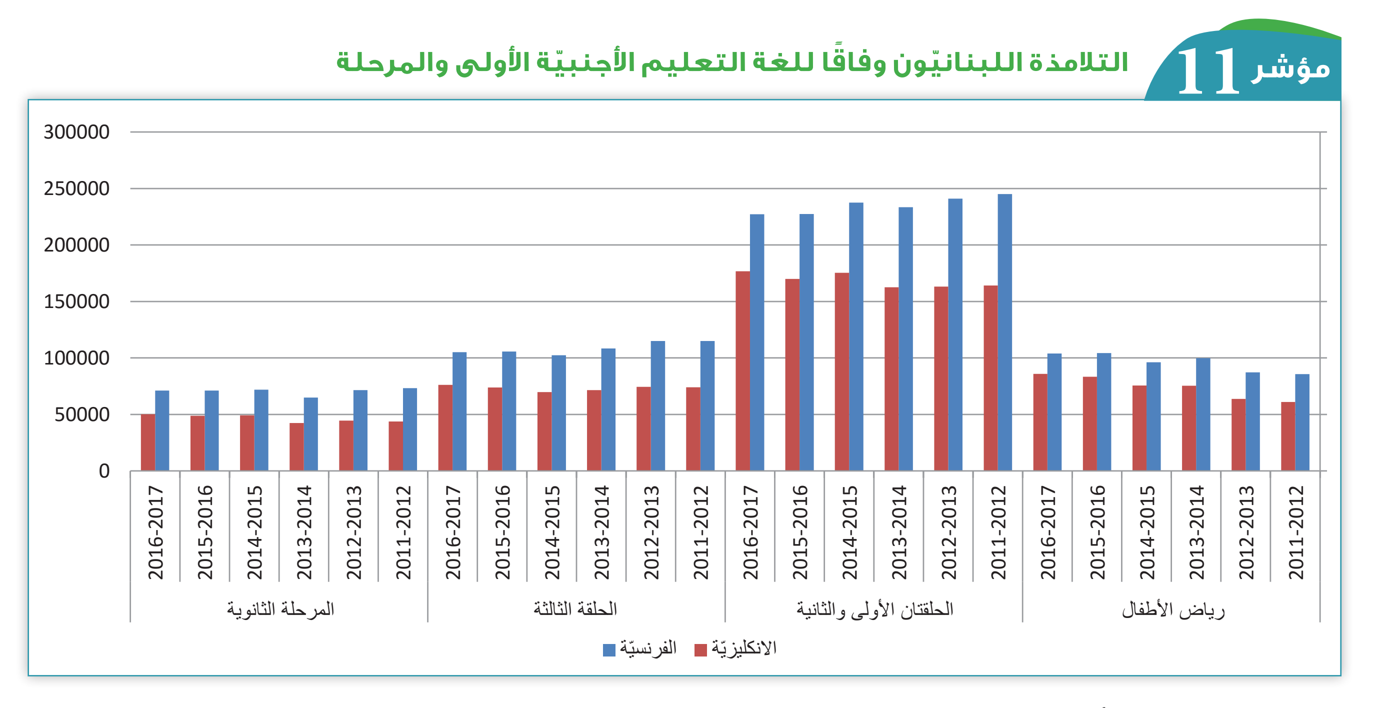






يبرز هذا المؤشّر أن القطاع الرسمي يضم في العام الدراسي 2016 – 2017 نسبًا أعلى من التلامذة الفرنكوفونيّين (61,5%) إلى مجموع تلامذته مقارنةً بالقطاع الخاص (54,6%). غير أن القطاع الخاص، نظرًا لحجم أعداد التلامذة المنتسبين إليه، يضمّ عددًا من التلامذة الفرنكوفونيّين أكبر من القطاع الرسمي (349200 في القطاع الخاص مقابل 158308 في القطاع الرسمي في العام الدراسي 2016-2017). ويمكن تبرير هذا الوضع بالعودة إلى تاريخ التعليم الرسمي في لبنان، الذي تأثّر منذ نشأته بنظام التعليم الفرنسي، وحافظ على علاقات تعاون تربوي وثقافي وثيق مع هذا النظام بعد الاستقلال ولغاية اليوم.

مؤشر 11 التلامذة اللبنانيّون وفاقًا للغة التعليم الأجنبيّة الأولى والمرحلة

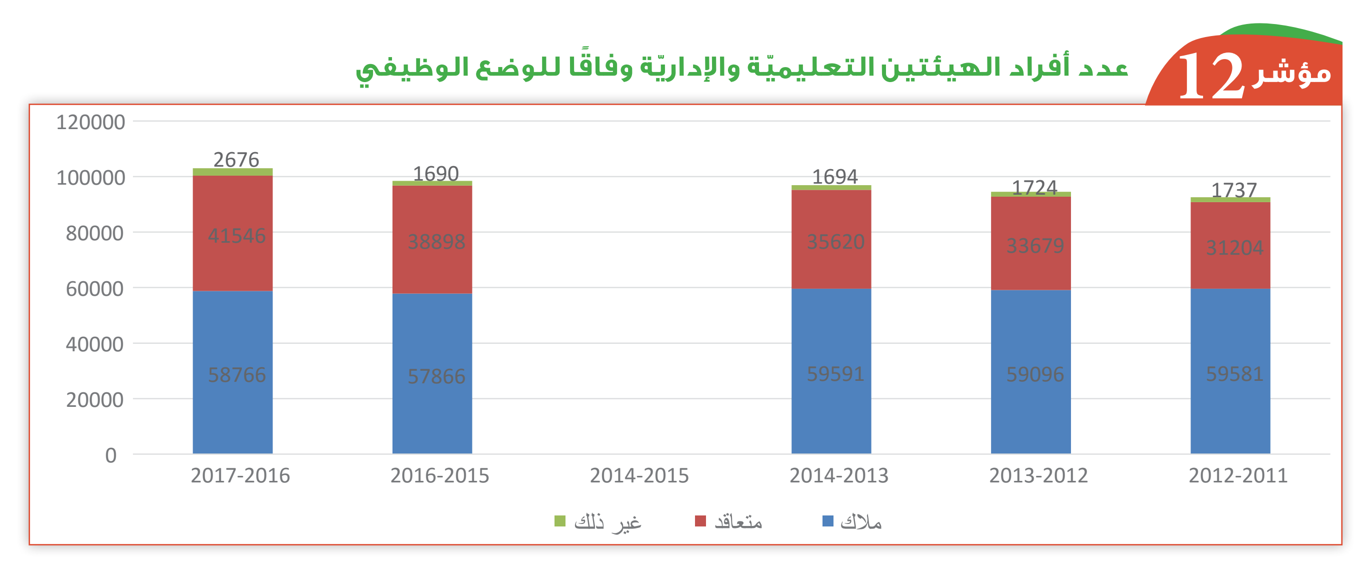


يظهر هذا المؤشر تفوّق أعداد التلامذة اللبنانيّين الفرنكوفونيّين في مختلف مراحل التعليم، مع تقارب تدريجي في هذه النسب كلما ارتفع الصف. فهل يمكن تبرير ذلك بتغيير عدد من التلامذة اللبنانيّين للغة التدريس الأولى في صفوف المرحلة الثانوية ضمن المدارس التي تتيح هذا المجال، أو بتسرب أوضح للتلامذة اللبنانيّين الفرنكوفونيّين مع تقدّم الصف؟

الباب الرابع: أفراد الهيئتين التعليميّة والإداريّة في التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي 2011-2012 ولغاية 2016-2017

تندرج ضمن هذا الباب سبع مؤشرات، تعكس خصائص الهيئتين التعليميّة والإداريّة بناءً على أربعة متغيّرات هي: 1) الوضع الوظيفي، 2) المستوى العلمي، 3) قطاع التعليم، 4) العمر، 5) معدل التلامذة للمعلم الفعلي الواحد، 6) معدّل ساعات التعليم الأسبوعيّة للمعلم الواحد، 7) متوسط عدد التلامذة في الشعبة.

مؤشر 12 عدد أفراد الهيئتين التعليميّة والإداريّة وفاقًا للوضع الوظيفي



ارتفع عدد أفراد الهيئتين التعليميّة والإداريّة في التعليم العام ما قبل الجامعي من 92522 عام 2011-2012 إلى 102988 في العام الدراسي 2016-2017، أي بنسبة تزايد بلغت 11%. وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد الأساتذة المتعاقدين خلال السنوات الستة من 31204 أستاذًا متعاقدًا في العام الدراسي 2011-2012 إلى 41546 أستاذًا متعاقدًا في العام الدراسي 2016-2017 (+33%) بينما بقي عدد أساتذة الملاك والآخرين (تقدمة أوغيره) ثابتًا (1-%).

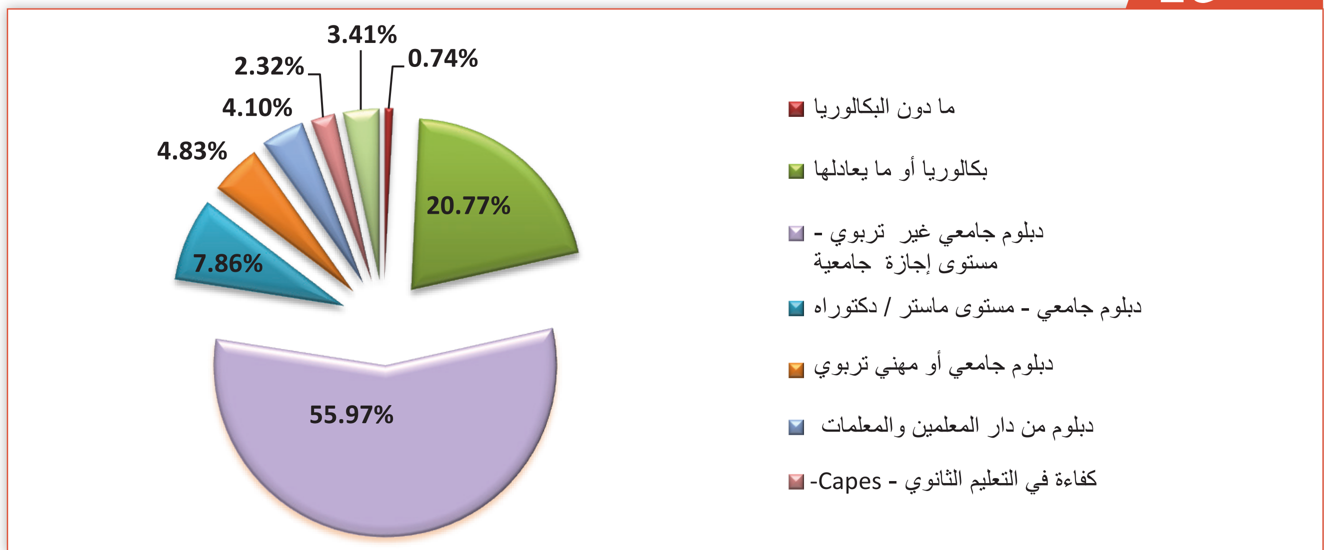
كما يتبيّن أن القطاع الرسمي هو الوحيد الذي عرف هذا التطور. فقد انخفض عدد أساتذة الملاك بنسبة 20%، في حين ارتفع عدد المتعاقدين بنسبة 77,7% تقريبًا. وهذا يعود إلى أن عددًا من المعلمين المنتسبين إلى الملاك قد أُحيلوا إلى التقاعد وتمّت تلبية الحاجات من خلال التعاقد مع معلّمين جدد، نظرًا لوقف التوظيف في القطاع الرسمي من قبل الدولة لمدة طويلة. بالمقابل زاد عدد أساتذة الملاك والمتعاقدين في القطاع الخاص غير المجاني.

تظهر الدراسة الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء حول «الاستخدام الفعّال للموارد البشرية في القطاع الرسمي في العام الدراسي 2010-2011» أن السياسات التي اعتمدت منذ عقدين من الزمن، حيث لجأت وزارة التربية والتعليم العالي إلى التعاقد لتلبية احتياجات التعليم في جميع المراحل، لم تعر الاهتمام الكافي لتهيئة هذا الجهاز التعليمي بالشكل الكافي (إعداده وتدريبه) لمواجهة متطلبات وتحديات مهنة التعليم.

وعليه، فمن شأن هذه السياسات التي ساهمت في ازدياد هذا العدد من المتعاقدين في القطاع الرسمي إحداث تدهور في نوعيّة التعليم في هذا القطاع. بالمقابل، فإن ضخ حوالي 2300 أستاذًا ثانويًّا نجحوا في مباراة مجلس الخدمة المدنية ويتم إعدادهم حاليًّا في كلية التربية- الجامعة اللبنانيّة سوف يساهم في تحسين الوضع تدريجيًّا ضمن التعليم الرسمي.



مؤشر 13 توزع المعلمين وفاقًا لأعلى شهادة خلال العام الدراسي 2016-2017



يتبيّن في هذا المجال أن أكثر من نصف المعلمين في لبنان ما زالوا من حملة الإجازات الجامعية (56%)، يليهم مباشرة حملة الشهادة الثانوية (21%) الذين يعتبر إعدادهم العلمي محدودًا قياسًا بالجامعيّين أو بحملة الشهادات المهنيّة. أمّا حملة الشهادة التربويّة، أكانت تعليميّة أم مهنيّة فيأتون في المرتبة الثالثة 5%.

أمّا حملة الشهادات التعليميّة الإبتدائيّة والمتوسطة[4] (من خرّيجي دور المعلمين والمعلمات) فتبلغ نسبتهم 4%، يليهم حملة الكفاءة التعليميّة 2,32%، وهي الشهادة المتوافرة حاليًا في كلّية التربية والكلّيات الخاصّة. ويفترض أن يكون الأداء التربويّ لحملة هذه الكفاءة هو الأفضل نظرًا لإعدادهم في مجالات تربويّة عديدة مثل التخطيط واستراتيجيات وطرائق التعلّم/التعليم الناشط والتقويم وإدارة الصفّ والدّعم المدرسي وغيرها.

على أن إجمالي المعلمين الذين صرّحوا أن أعلى شهادة حصلوا عليها هي شهادة ذات طابع تربوي[5] لا يتعدّى 11%، وهو أمرٌ يدفع بصانعي القرار إلى وضع استراتيجيّة إعداد تضمن تخطي هذه الأزمة على المدى المتوسط.

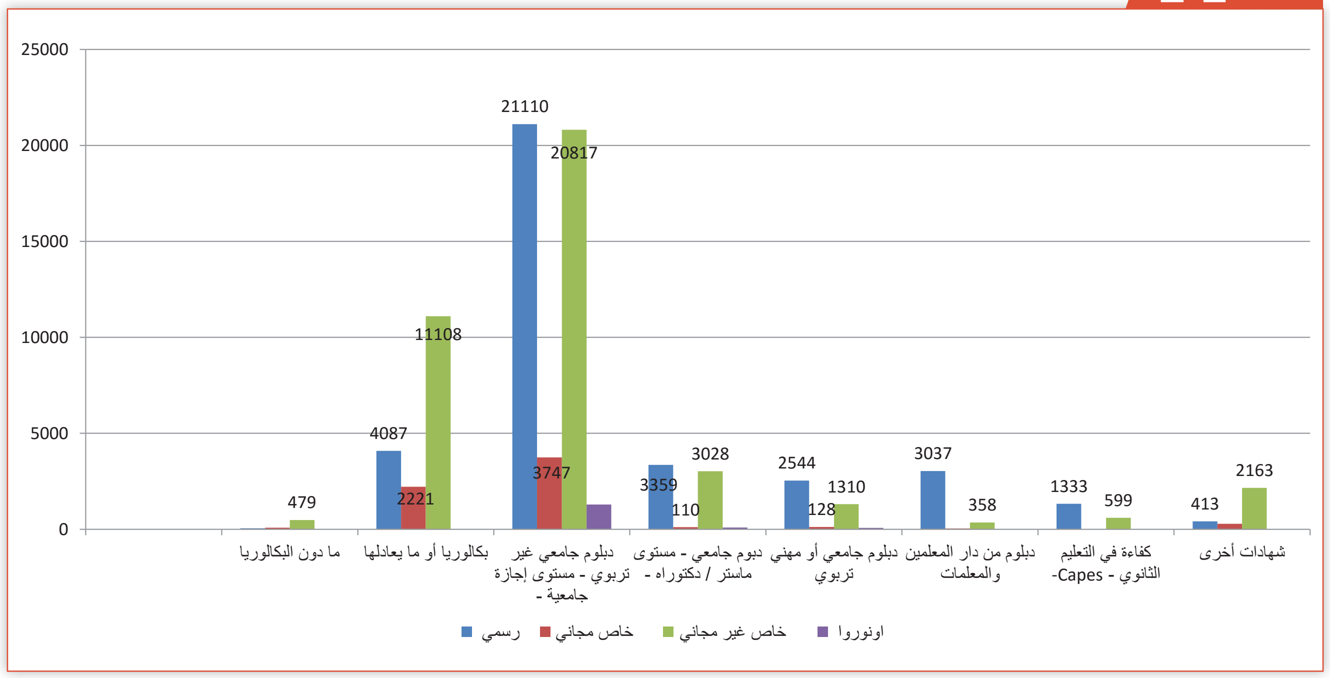
إن جميع القطاعات التعليميّة تضم نسبًا مرتفعة من المعلمين الحائزين على شهادات جامعية، ولكن هذه الأرقام تطرح تساؤلات حول كفاءة الجهاز التعليمي وقدرته على الاستجابة لمتطلبات القرن الـ 21 وعلى إعداد التلامذة لمواجهة التحديات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتكنولوجيّة اليوميّة، وتلك التي سوف يواجهون عندما سينخرطون في الحياة الجامعيّة والعلميّة والمهنيّة.

4- ما يعادل الحلقات الأولى والثانية والثالثة من التعليم الأساسي.

5- تشتمل هذه الفئة من الشهادات على الإجازة التعليميّة، الإجازة في التربية، والشهادات المهنيّة في التربية بمختلف أنواعها.



توزع المعلمين وفقًا لقطاع التعليم خلال العام الدراسي 2017-2016



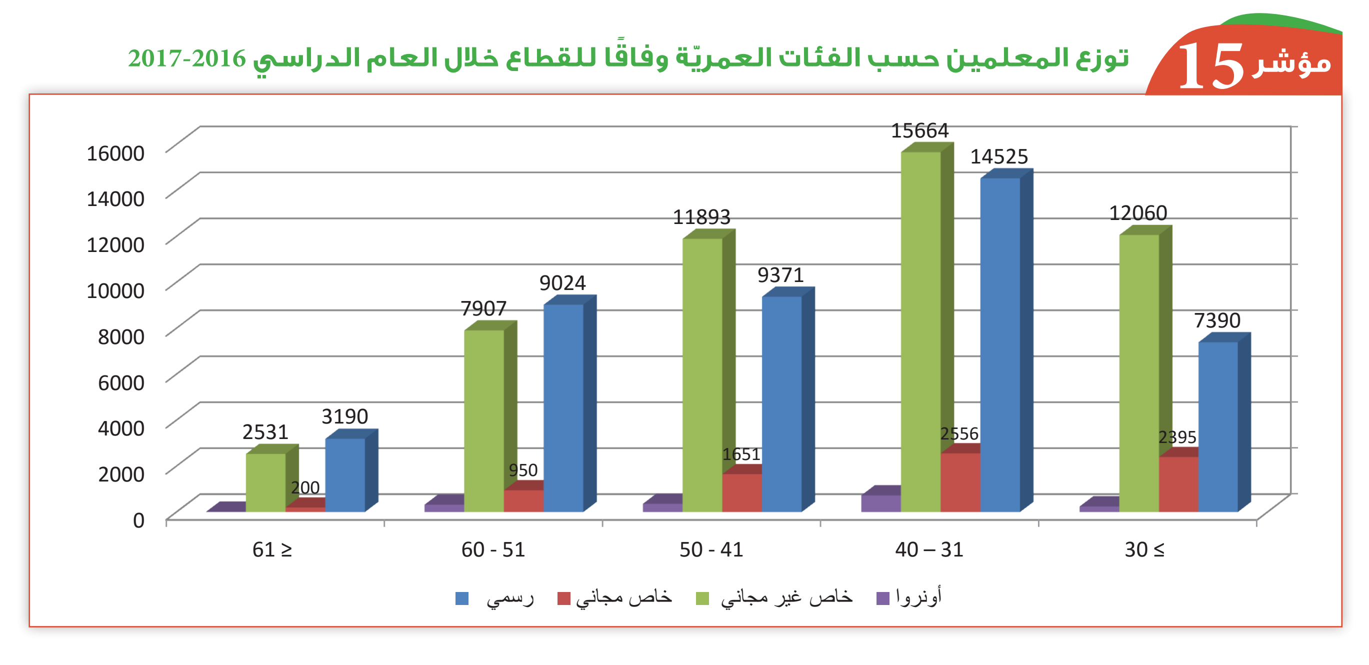
في القطاع الرسمي، يحتلّ المعلمون من حملة الإجازات الجامعيّة الموقع الأول (58,7%)، يليهم حملة الدراسات العليا والمعمقة والدكتوراه (9,3%)، أمّا حملة شهادة دور المعلمين والمعلمات فيشكلون (8,45%) من مجموع المعلمين في هذا القطاع، وحملة الشهادة الجامعيّة أو المهنيّة التربويّة (7,08%).

في القطاع الخاص المجاني، احتل المعلمون الحائزون على شهادة جامعيّة غير تربويّة الموقع الأول (56,4%)، وبلغت حصة المعلمين من حملة الشهادة الثانوية أو ما يعادلها (33,4%).

في القطاع الخاص غير المجاني، سجّل المعلمون من حملة الإجازة الجامعيّة غير التعليميّة نسبة 52,2% يليهم حملة البكالوريا أو ما يعادلها (27,8%) ولا يشكل حملة الشهادة الجامعيّة أو المهنيّة ذات الطابع التربوي أكثر من 3,2% من مجموع المعلمين في هذا القطاع.

يمكن أن يعطي المؤهل العلمي للمعلم فكرةً ما حول مدى إعداده للاضطلاع بالعمليّة التربويّة.

مؤشر 15 توزع المعلمين حسب الفئات العمريّة وفاقًا للقطاع خلال العام الدراسي 2016-2017



تبرز معطيات أساسيّة ضمن هذا المؤشر:

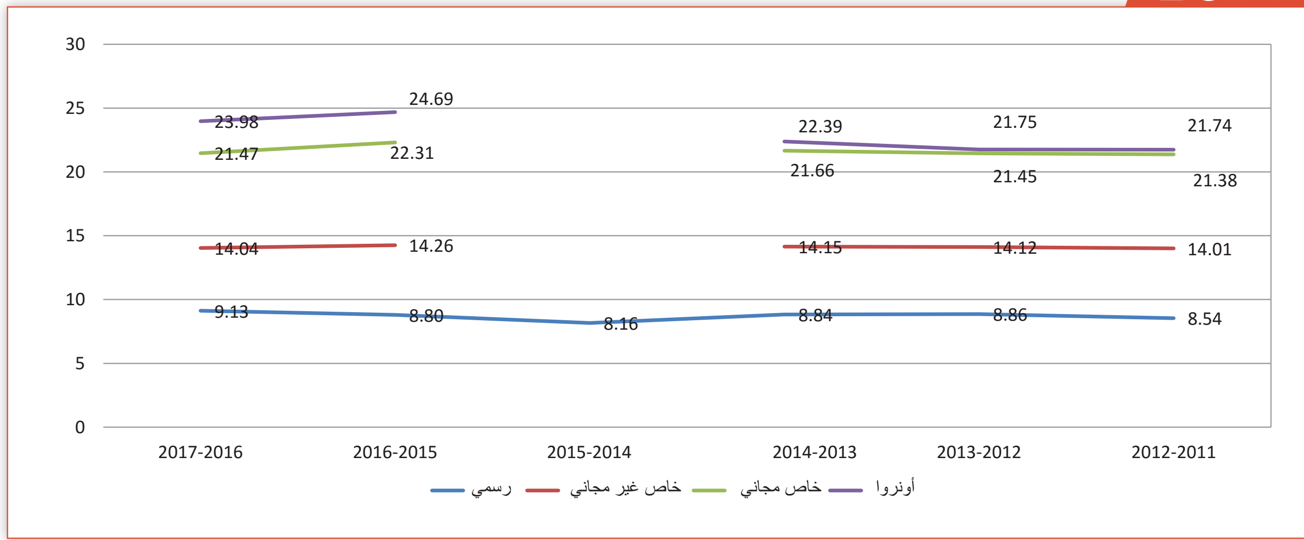
- يضمّ القطاع الرسمي العدد الأكبر من المعلمين المنضوين إلى الفئات العمريّة العليا، يليه الخاص المجاني.
- يضمّ القطاع الخاص غير المجاني معلمين أكثر شبابًا من معلمي القطاع الرسمي، تليه مدارس الأونروا.

رغم أن توزع أعمار المعلمين يختلف بحسب القطاعات، إلاّ أن القطاعات التعليميّة الثلاثة كانت ولا تزال ضمن الفئة العمرية 31-40 سنة.

هذه المعطيات تبيّن عدم التوازن في توزيع أفراد الهيئة التعليميّة بحسب أعمارهم في مختلف القطاعات. من شأن الدراسات الميدانيّة المتخصّصة في هذا المجال المساهمة في الكشف عن أثر عمر المعلم على نوعية التعليم وجودته.



معدل التلامذة للمعلم الفعليّ وفاقًا للقطاع



إذا ما احتسبنا معدل التلامذة للمعلم الفعليّ[5] الواحد على الصعيد الوطني، مع احتساب المعلم مرة واحدة حتى لو كان يدرّس في أكثر من مدرسة، نحصل على معدل 14 تلميذًا للمعلم الواحد في العام الدراسي 2016-2017، وهو معدل مقبول إلى حدٍّ كبير.

غير أنه من المهم الإشارة هنا إلى أن النظام التربوي في لبنان يتيح للمعلم المجال في التعليم ضمن أكثر من مدرسة. وعليه، فإن المعلم يُحتسب كمعلم فعليّ ضمن كل مدرسة يعمل فيها. والرسم البياني أعلاه يقوم على هذا المبدأ في احتساب المعلمين.

إن معدّل التلامذة للمعلم الفعليّ الواحد في العام الدراسي 2016-2017 هو الأكثر ارتفاعاً في مدارس الأونروا (24)، يليه القطاع الخاص غير المجاني (22)، من ثم القطاع الخاص المجاني (15). أمّا المعدّل الأدنى فيتواجد في القطاع الرسمي (9).

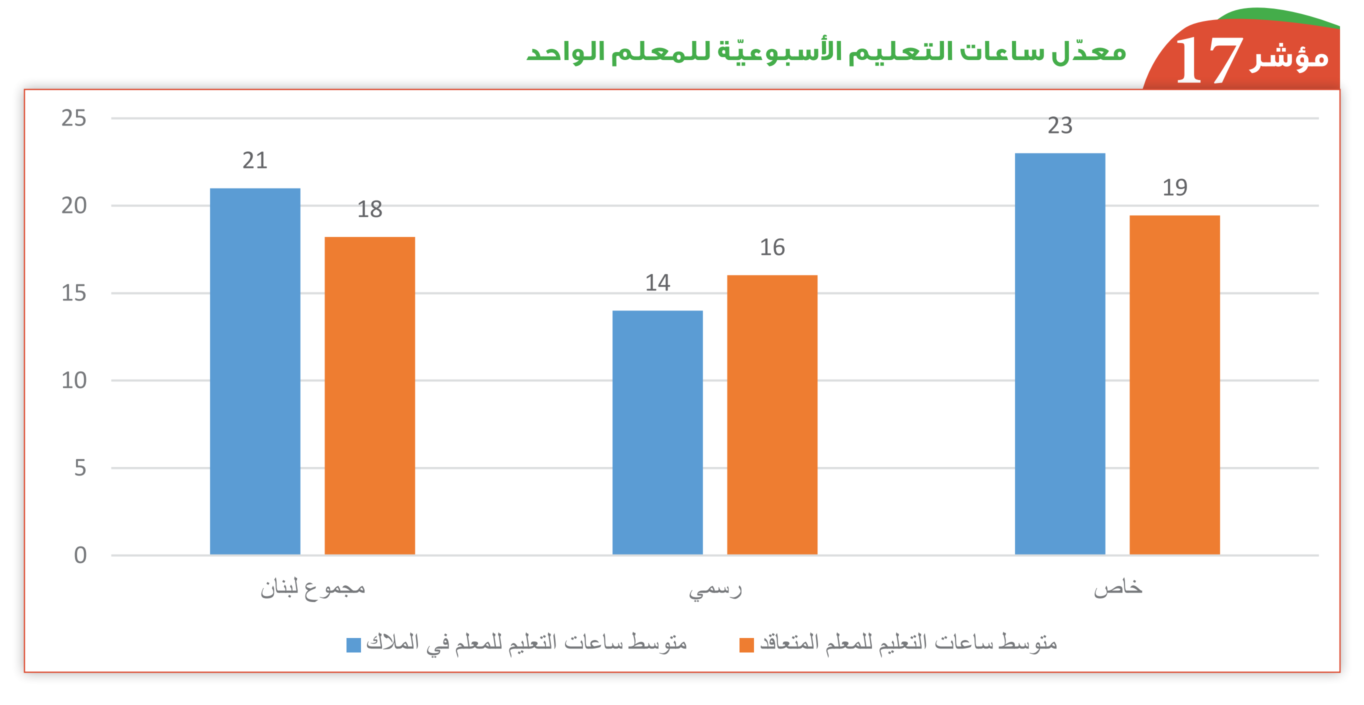
يبيّن المؤشر أنّ معدل التلامذة للمعلم الفعليّ الواحد منخفض في القطاع الرسمي، ومتفاوت بين القطاعات، يمكن لهذه النتائج أن تدلّ على وجود فائض أو حاجة إلى إعادة تنظيم وتوزيع المعلّمين. كما يمكن أن لا تعكس حقيقة الواقع وذلك بسبب العدد الكبير من المتعاقدين في التعليم الرسمي. ورغم أنّ الدراسات التربويّة تبيّن أن نسبًا محدودة من التلامذة للمعلم الواحد من شأنها المساهمة في تحقيق نتائج أكاديميّة وتربويّة أفضل، غير أن أغلب الدراسات تأخذ بالاعتبار معيار الكلفة ومدى فعّاليتها وانعكاسها على جودة التعليم.

5- المعلم الفعلي (الملاك والمتعاقد) هو المعلم الذي يعطي دروسًا في مادةٍ ما، بحيث يمكن أن تتراوح عدد ساعات التدريس الموكلة إليه بين ساعة والحد الأقصى من الساعات التي تختلف بين مرحلة وأخرى.

- أستاذ الملاك: يؤمن نصابًا كاملاً من حيث عدد ساعاته، وعادةً تكون ساعات تعليم فعليّة في المدارس الرسميّة، يمكن الاستعانة ببعض ساعات أساتذة الملاك لأمور إداريّة وغيرها.

- أستاذ التعاقد: يؤمن عدد ساعات تتفاوت في المدارس بحسب العقد المبني على الحاجة.

مؤشر 17 معدّل ساعات التعليم الأسبوعيّة للمعلم الواحد

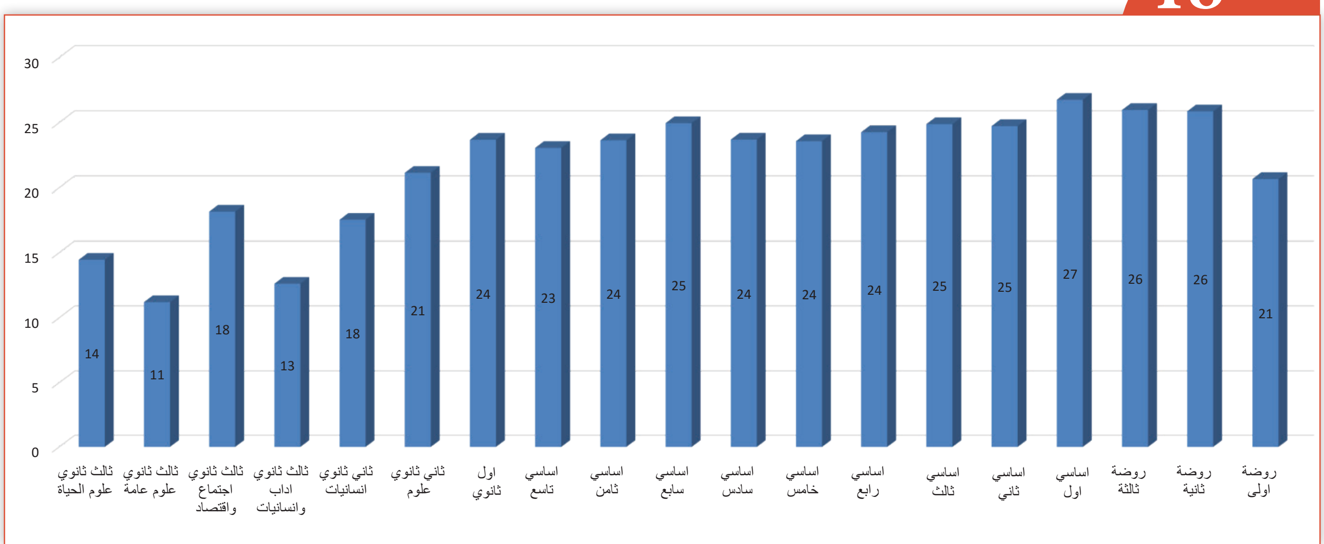


وبالتمعن في معدلات ساعات التعليم الأسبوعيّة للمعلم الواحد، يتبيّن أن المعدل الوطني يتراوح بين 18 ساعة أسبوعيّة للمعلّم المتعاقد و21 ساعة أسبوعيّة للمعلم في الملاك، مع تسجيل معدلات أدنى في القطاع الرسمي منه في القطاع الخاص. هذا التفاوت في القطاع الرسمي يُفسّر بتكليف بعض أساتذة ملاك التعليم الرسمي بأعمال إداريّة وغيرها، ما يقلّل معدّل ساعات التعليم الفعليّة.

من ناحية أخرى يبلغ معدّل ساعات التعليم الأسبوعية للمعلّم المتعاقد في التعليم الرسمي أدنى المستويات وهذا ما يفسّر معدّل التلامذة للمعلّم الفعلي في المؤشر السابق.



مؤشر 18 متوسط عدد التلامذة في الشعبة ضمن كل صف دراسي



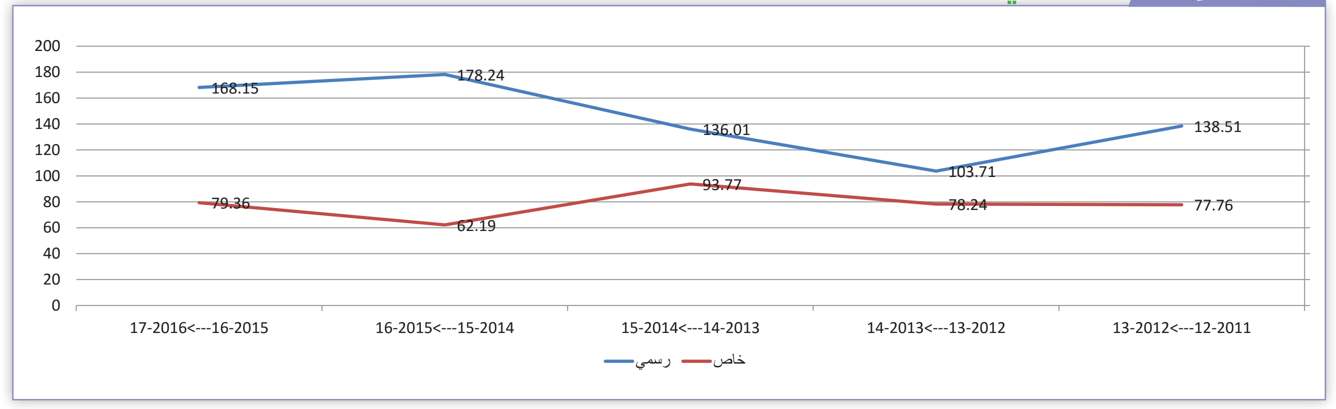
إن المعلم في لبنان ينفّذ وسطيًّا عدد ساعات تعليم أسبوعيّة لا تقل عن ١٤ ساعة، حتى لو بلغت معدلات تلامذته الدنيا ٩ تلامذة للمعلم الواحد. هذا مع العلم أن معدلات التلامذة للشعبة الواحدة تختلف بين صف دراسي وآخر، كما يبيّنه الرسم البياني التالي. بمعنى آخر، يتفاوت معدل التلامذة للمعلم الواحد وفقاً للصف وللمرحلة الدراسيّة التي يعلّم ضمنها، بحيث يتراوح معدل التلامذة في شعب مرحلة الروضة بين ٢١ و٢٦ تلميذًا، ومعدل التلامذة في شعب الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بين ٢٥ و٢٧ تلميذًا، ويبلغ معدل التلامذة في شعب الحلقة الثانية من التعليم الأساسي ٢٤ تلميذًا، ويتراوح معدل التلامذة في شعب الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي بين ٢٣ و٢٥ تلميذًا، ويبلغ معدل التلامذة في شعب الصف الأول ثانوي ٢٤ تلميذًا، ويتراوح معدل التلامذة في شعب الثاني ثانوي بين ١٨ (إنسانيات) و٢١ (علوم)، كما يتراوح معدل التلامذة في شعب الثالث ثانوي بين ١١ (علوم عامة) و١٣ (آداب وإنسانيات) و١٤ (علوم الحياة) و١٨ (اجتماع واقتصاد) تلميذًا.

الباب الخامس: تطور معدل وصول تلامذة التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي 2011-2012 ولغاية 2016-2017

يتضمّن هذا الباب ثلاث مؤشّرات حول معدل وصول التلامذة اللبنانيّين فقط: 1) بين الصف الأول والصف السادس أساسي، 2) بين الصف السابع والصف التاسع أساسي، 3) بين الصف الأول ثانوي والصف الثالث ثانوي. وتساهم هذه المؤشرات في الإضاءة جزئياً على الفعالية الداخليّة للنظام التعليمي.







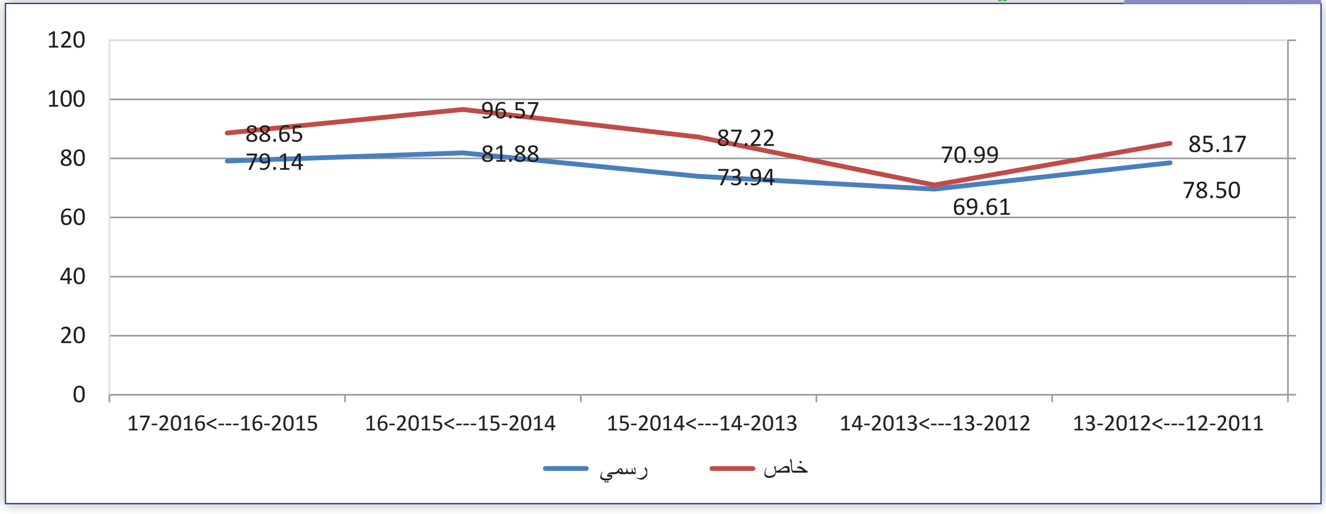
إن معدل وصول التلامذة[6] بين الصف الأول أساسي والصف السادس أساسي يشير إلى احتمال أن يتابع الطالب الذي يدخل الصف الأول أساسي تعليمه حتى صف السادس أساسي، في نفس قطاع التعليم، مهما بلغ عدد السنوات اللازمة، بما في ذلك إثر إعادة الصف مرة أو اكثر. وعليه، فإن المعدل البالغ 100% يشير إلى أن كل التلامذة الذين التحقوا في الصف الأول أساسي يصلون إلى السادس أساسي، حتى ولو أعادوا صفاً أو أكثر. أما معدل وصول التلامذة الأقل من 100%، فيعني أن التلامذة غادروا قطاع التعليم أثناء مرحلة الحلقتين الأولى والثانية من مرحلة التعليم الأساسي. بينما يشير معدل وصول التلامذة الذي يتخطى 100% إلى أن التلامذة التحقوا بقطاع التعليم خلال هذه المرحلة.

تظهر النتائج أن 8\10 من تلامذة القطاع الخاص (غير المجاني والمجاني) يصلون إلى الصف السادس أساسي، مما يشير إلى أن 2\10 من التلامذة يغادرون المدرسة الخاصة خلال مرحلة التعليم الأساسي قبل أن يصلوا إلى الصف السادس أساسي. بالمقابل، يمكن رد ارتفاع معدلات الوصول التي تفوق 100% في القطاع الرسمي إلى أن المدارس الرسمية لا تلجأ إلى الاصطفاء بقدر المدارس الخاصة، بحيث تستقبل التلامذة الجدد الذين يأتون من التعليم الخاص، كما تستبقي أكثرية تلامذتها رغم رسوبهم المتكرر.

6- يتم احتساب هذا المعدل على الشكل التالي: مجموع تلامذة خلال سنة معتمدة (أ) لصف معتمد (أ) – مجموع المعيدين للسنة المعتمدة (أ) للصف المعتمد (أ)
مجموع تلامذة السنة السابقة (أ – 1) للصف السابق (أ – 1) – مجموع المعيدين لسنة (أ) لصف (أ – 1)





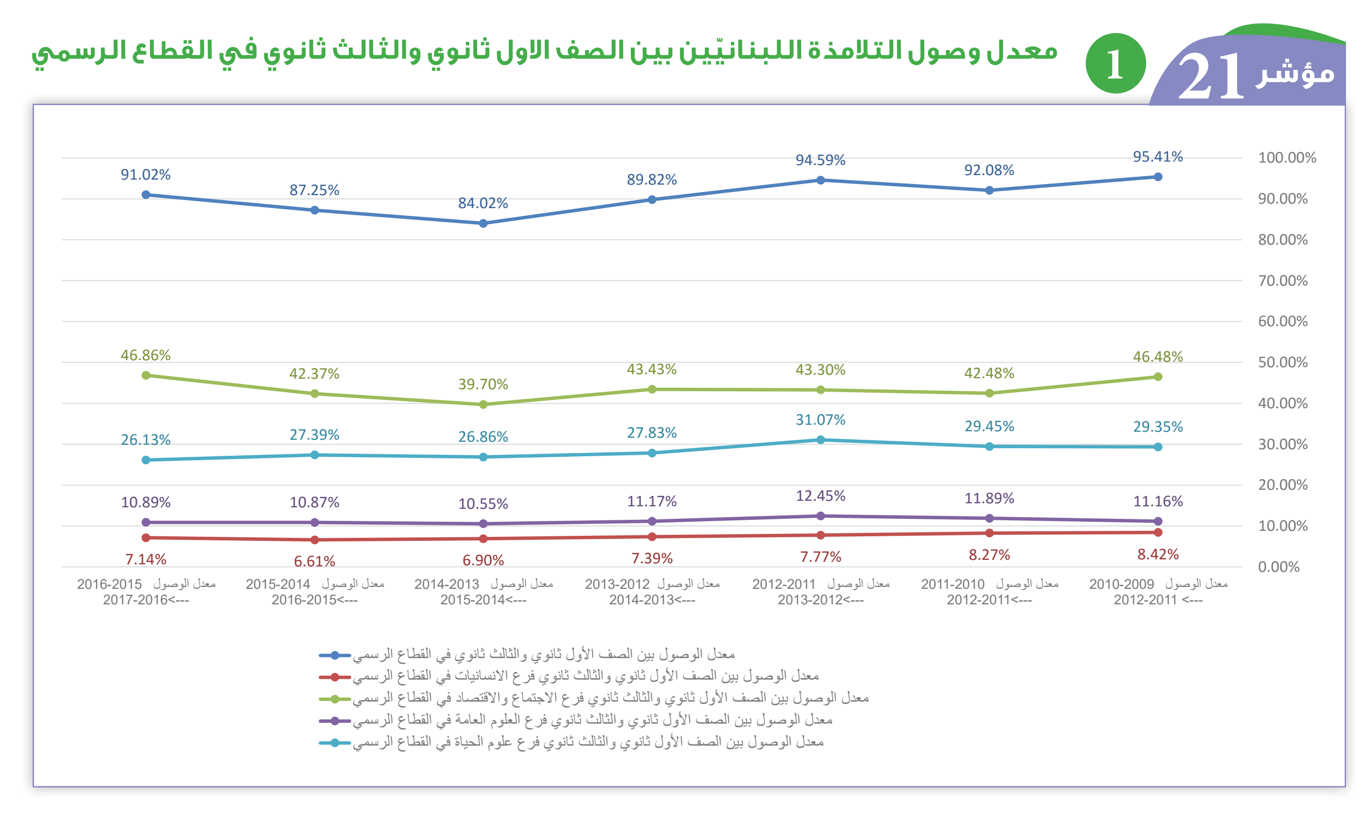


تشير الجداول الى أن تلامذة القطاع الخاص الذين يتابعون تعليمهم في الصف السابع من مرحلة التعليم الاساسي، لديهم فرص أفضل في الوصول الى الصف التاسع، اي انهاء مرحلة التعليم الاساسي، من رفاقهم الذين يتابعون تعليمهم في القطاع الرسمي (9\10 تلامذة في الخاص مقابل 8\10 في الرسمي). ويمكن رد ذلك الى استغناء العديد من المدارس الخاصة عن تلامذتها الراسبين خلال الحلقة الثالثة من مرحلة التعليم الأساسي، بغية الحفاظ على نسب نجاح عالية في الامتحانات الرسميّة.

معدل وصول التلامذة اللبنانيّين بين الصف الأول ثانوي والثالث ثانوي وفاقًا لقطاع التعليم:

ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين: الأول يتعلّق بالقطاع الرسمي والثاني يتعلّق بالقطاع الخاص.

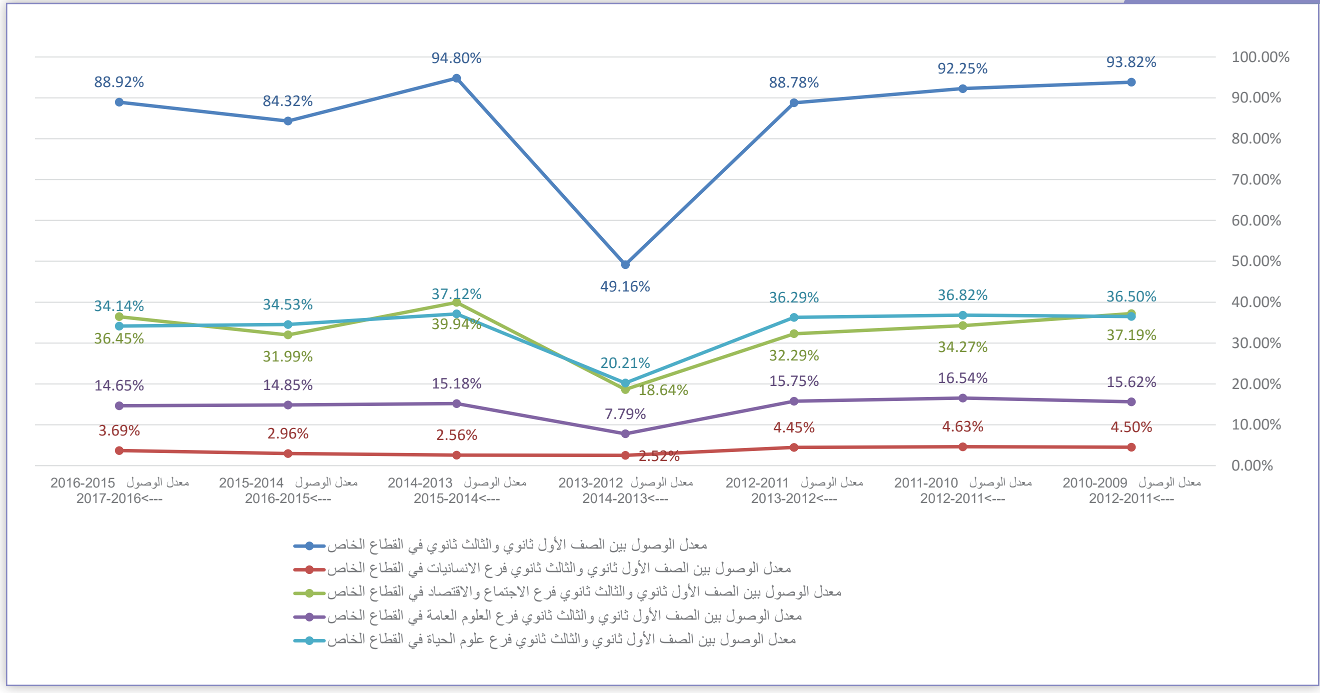
مؤشر 21 ‏1 معدل وصول التلامذة اللبنانيّين بين الصف الاول ثانوي والثالث ثانوي في القطاع الرسمي



بلغ معدل وصول التلامذة بين الصف الأول ثانوي والثالث ثانوي في القطاع الرسمي 104%. ويعود ذلك إلى تدفق تلامذة التعليم الخاص نحو التعليم الرسمي خلال صفوف مرحلة التعليم الثانوي نظراً للصورة الإيجابيّة السائدة حول التعليم الثانوي الرسمي.



مؤشر 21 — 2 معدل وصول التلامذة اللبنانيّين بين الصف الاول ثانوي والثالث ثانوي في القطاع الخاص



في التعليم الخاص بلغ معدل انتقال التلامذة من الصف الأول ثانوي الى الثالث ثانوي 95%، ما يعود ليؤكد تسرب بعض التلامذة من الخاص نحو الرسمي خلال المرحلة الثانوية.

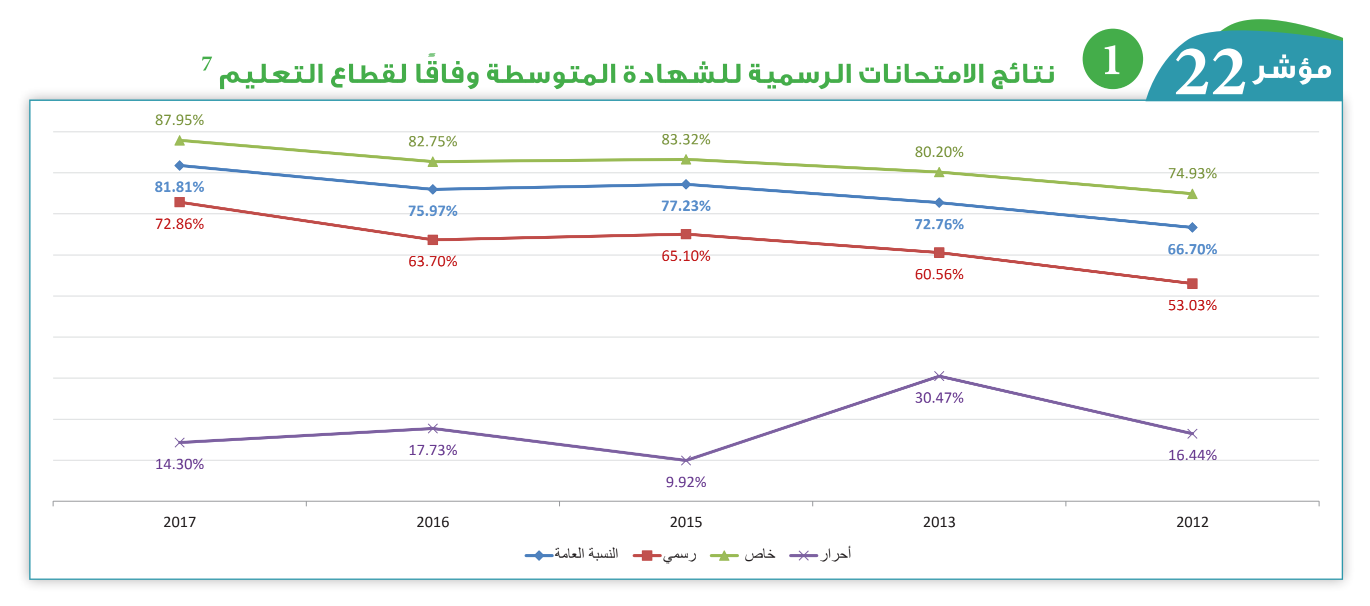
الباب السادس: تطور نتائج الامتحانات الرسمية من العام 2011-2012 ولغاية العام 2016-2017

يشمل هذا الباب نتائج الامتحانات الرسمية للشهادة المتوسطة ولشهادة الثانوية العامة، موزّعة وفاقاً لمتغيّرات رئيسيّة هي: 1) قطاع التعليم، 2) الجندر، 3) المواد التعليميّة 4) وكلٍّ من فروع الثانوية العامة. وتساهم هذه المؤشرات في إعطاء لمحة عن مستوى تحقّق أهداف النظام التعليمي.

وتجدر الإشارة إلى أنه تمّ إغفال نتائج الامتحانات الرسميّة للعام 2014 الذي تمّ خلاله إعطاء إفادة إثبات قيد لجميع تلامذة الشهادة المتوسطة والثانوية العامة بسبب إضراب المعلمين. هذا أنَّ النتائج الفعليّة للامتحانات الرسميّة لهذا العام الدراسي لا تعبّر عن الواقع كونها أعطت جميع المرشحين إفادات تخوّلهم أو الانتقال إلى الصف الأعلى أو إلى الترشيح للدخول إلى الجامعات.

مؤشر 22 نتائج الامتحانات الرسمية للشهادة المتوسطة

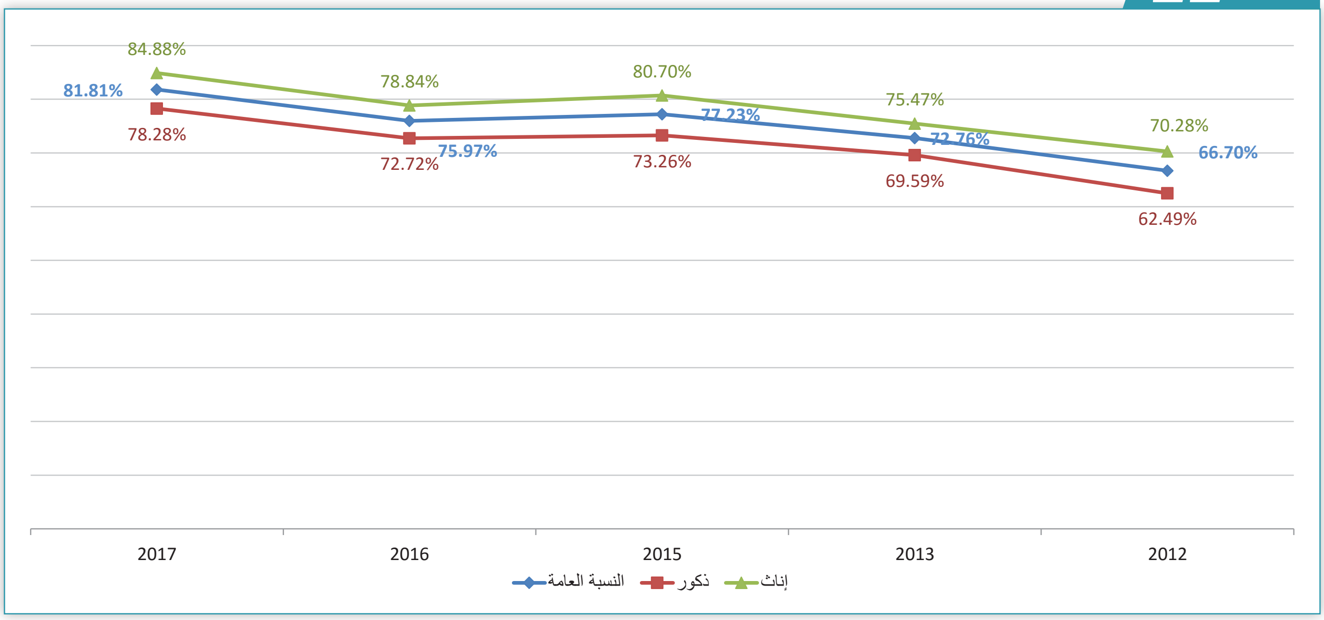
مؤشر 22 1 نتائج الامتحانات الرسمية للشهادة المتوسطة وفاقًا لقطاع التعليم[7]



شهدت نسبة النجاح الإجمالية في الشهادة المتوسطة ارتفاعاً تدريجياً من 66.70% في العام 2012 إلى 81.81% في العام 2017. ومرد ذلك الى ارتفاع نسبة نجاح التلامذة بشكل ملحوظ خلال السنوات المعتمدة في القطاعين الرسمي والخاص، مع تزايد لافت لنسب النجاح في القطاع الرسمي.

7- سنعتمد في هذا المؤشر ذكر العام الذي جرت فيه الامتحانات الرسميّة للإشارة إلى العام الدراسي: امتحانات عام 2012 التابعة للعام الدراسي 2011-2012، امتحانات عام 2013 التابعة للعام الدراسي 2012-2013، إلخ.

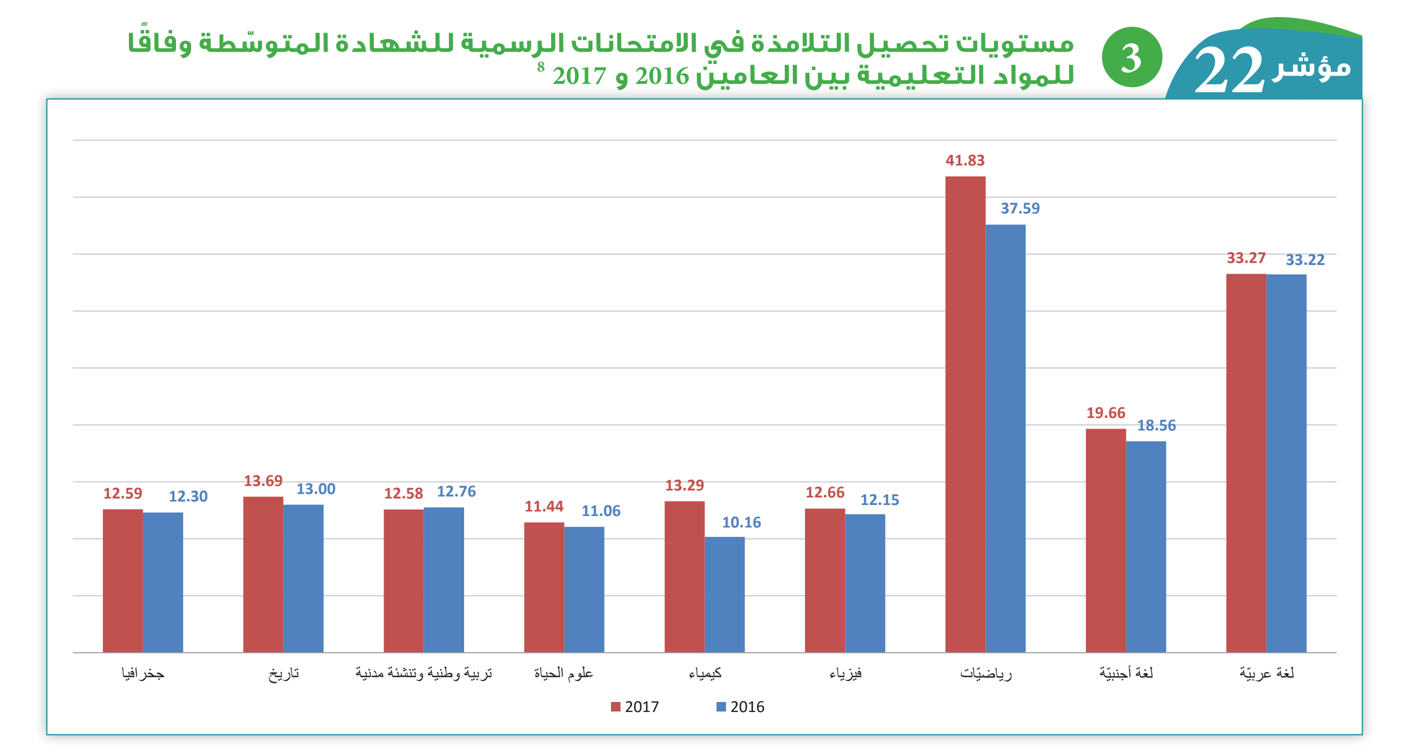




إن تطور نسب النجاح لكل من الذكور والإناث خلال السنوات المعتمدة يبيّن الثبات في التراتبية، حيث ان نسبة نجاح الاناث كانت دائماً الأعلى على مدى السنوات المعتمدة، مع تباين لافت لمصلحتهنّ: في العام 2012 نجح %62.49 من الذكور مقابل 70.28 % من الإناث، وفي العام 2017 بلغت نسبة نجاح الذكور %78.28 مقابل %84.88 للإناث.

مؤشر 22

3 مستويات تحصيل التلامذة في الامتحانات الرسمية للشهادة المتوسّطة وفاقًا للمواد التعليمية بين العامين 2016 و 2017 [8]

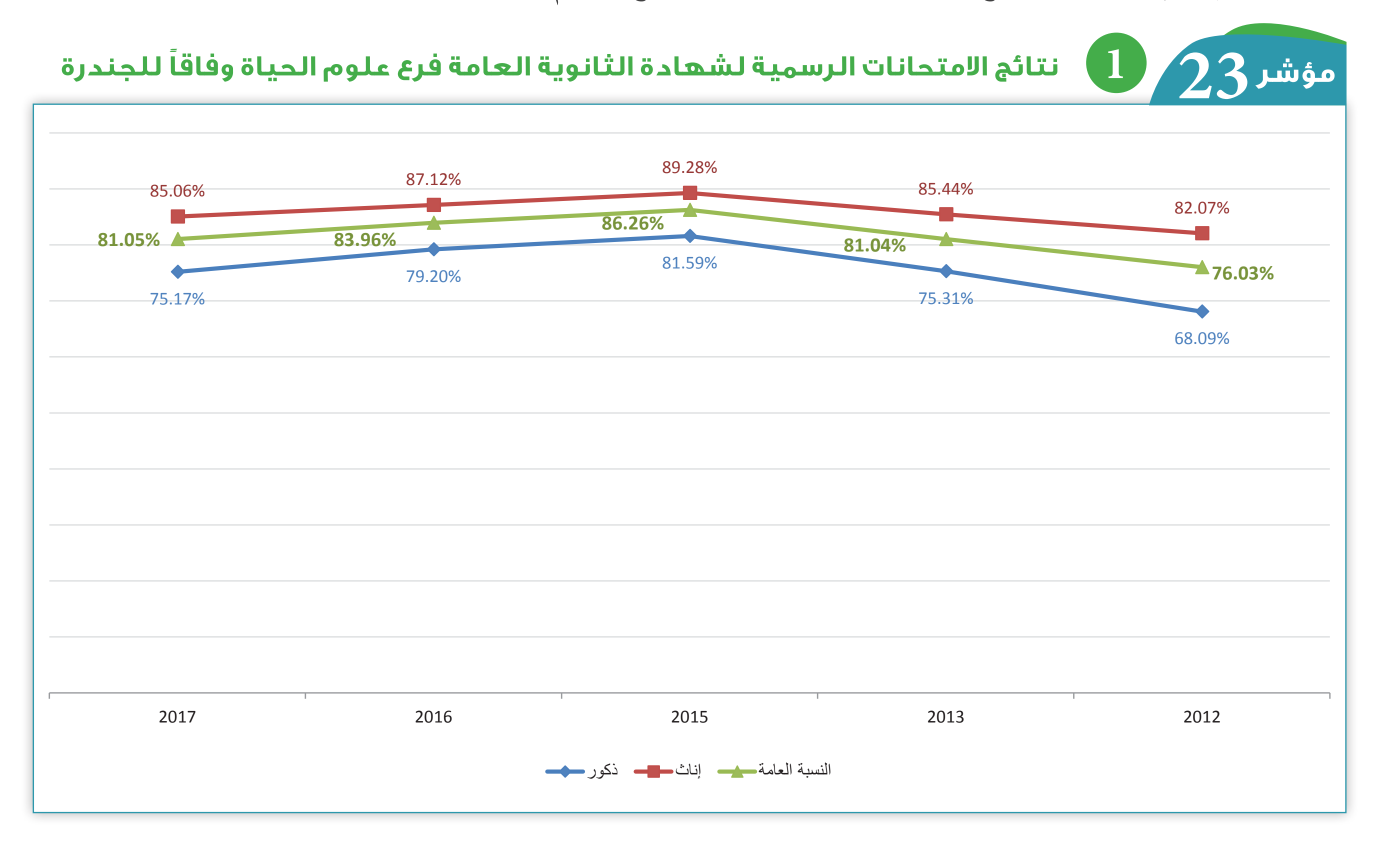


سجلت مستويات التحصيل في الشهادة المتوسطة ارتفاعاً طفيفاً في أكثرية المواد التعليمية مع بلوغ هذا الارتفاع أقصاه في مادة الرياضيّات. أما النتائج في باقي المواد فحافظت على مستوى ثابت.

8- يستعرض هذا المؤشر المعدلات العامة لنجاح التلامذة في كل مادة وليس نسب النجاح

مؤشر 23: نتائج الامتحانات الرسميّة لشهادة الثانوية العامة

ينقسم مؤشر نتائج الامتحانات الرسميّة لشهادة الثانوية العامة إلى عشر أجزاء وذلك بحسب الفروع الأربعة (علوم الحياة، العلوم العامة، الآداب والإنسانيات، الاجتماع والاقتصاد) ووفاقًا للجندرة ولقطاع التعليم.



تطورت نسب النجاح لدى الذكور والإناث خلال الأعوام المعتمدة، لكن الفروقات في نسب النجاح بين الجنسين لا تزال كبيرة بفارق 10 نقاط لصالح الإناث. إذ حصدت الإناث النسبة الأعلى ما بين العام 2012 والعام 2017 (82,07% و85,06% بالتوالي) مقابل 68,09% و75.17% للذكور).



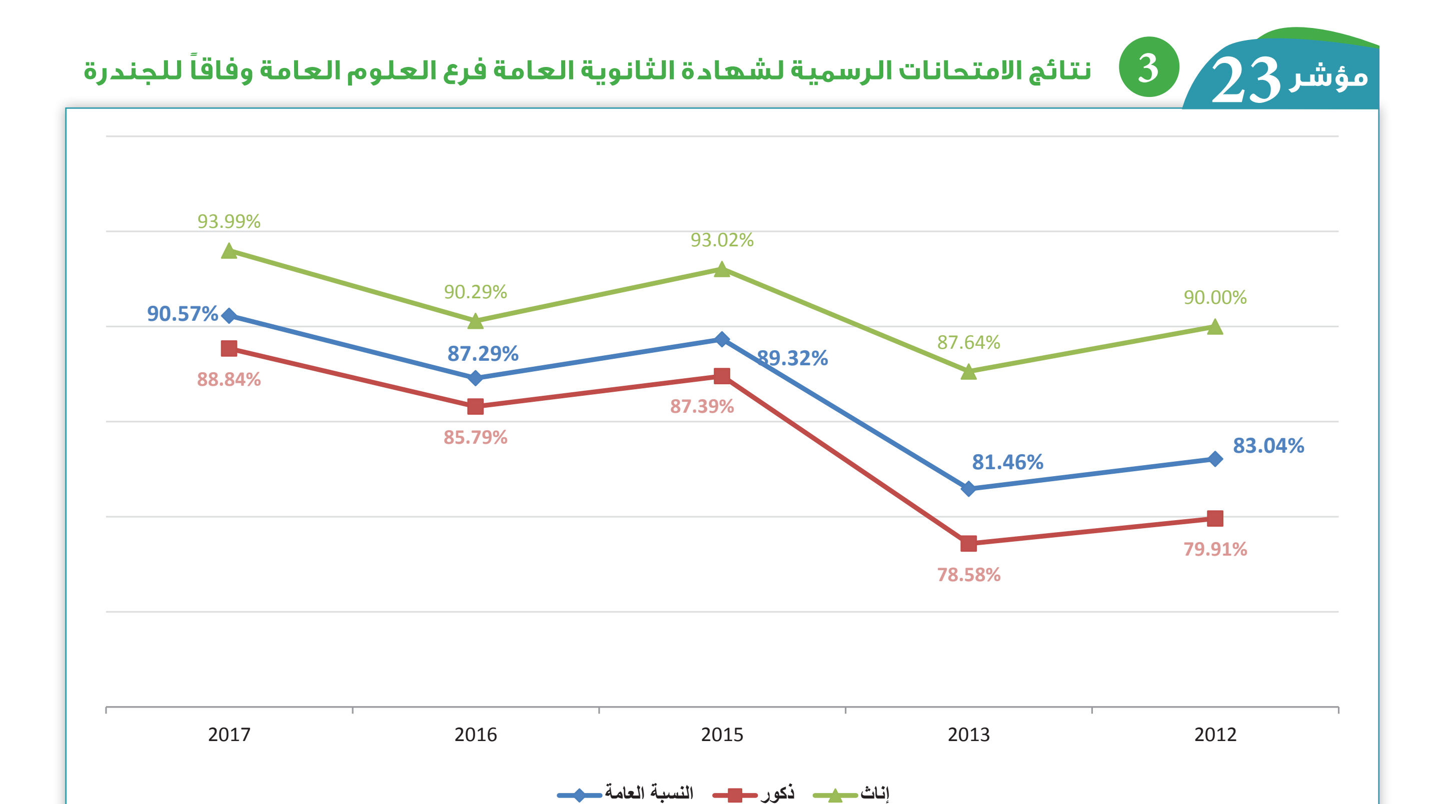
مؤشر 23 ② نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع علوم الحياة وفاقاً لقطاع التعليم

	2017	2016	2015	2013	2012
النسبة العامة	81.05%	83.96%	86.26%	81.04%	76.03%
رسمي	77.67%	81.36%	83.71%	78.00%	71.52%
خاص	86.17%	87.17%	88.91%	86.30%	81.98%
أحرار	25.97%	39.69%	30.07%	42.33%	27.88%

شهدت النسبة العامة للنجاح تطوراً ملحوظا من 76% عام 2012 إلى 81% عام 2017.

ارتفعت نسبة النجاح في القطاع الرسمي من 71.52% في العام 2012 إلى 77.67% عام 2017. وقد تفوّق القطاع الخاص على القطاع الرسمي خلال الأعوام المعتمدة بفارق 8 نقاط، مع تسجيل ارتفاع في نسبة النجاح من 81.98% عام 2012 إلى 86.17% عام 2017. بالمقابل، تراجعت نسبة نجاح المنتسبين الأحرار من 27.88% عام 2012 إلى 25.97% عام2017.

مؤشر 23 ③ نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع العلوم العامة وفاقاً للجندرة



في شهادة الثانوية العامة فرع العلوم العامة تراوحت نسبة النجاح خلال الأعوام المعتمدة بين 90.01% و93.99 % للإناث، مقابل 79.91% و88.84% للذكور، تفوقت خلالها الإناث على الذكور بفارق 10 نقاط في العام 2012، ثم تقلّص هذا الفارق في العام 2017 إلى 6 نقاط.

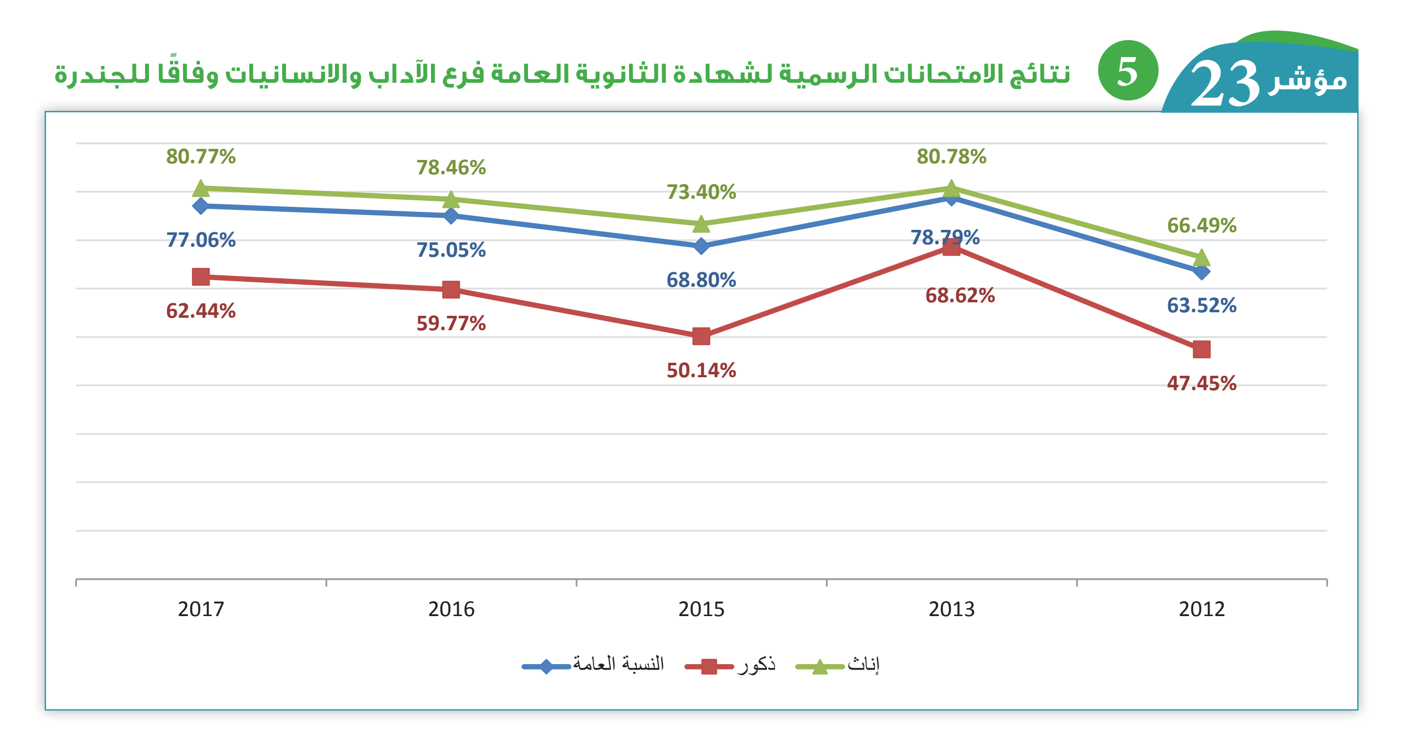


4 نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع العلوم العامة وفاقاً لقطاع التعليم

شهدت النسبة العامة للنجاح تطورًا ملحوظًا في شهادة الثانوية العامة فرع العلوم العامة من 83.4% عام 2012 إلى 90.57% عام 2017. ارتفعت هذه النسبة في القطاعين الرسمي والخاص. وقد تراوحت النسبة في القطاع الرسمي بين أدناها (73.68%) في العام 2013 وأقصاها (85.92%) في العام 2017.

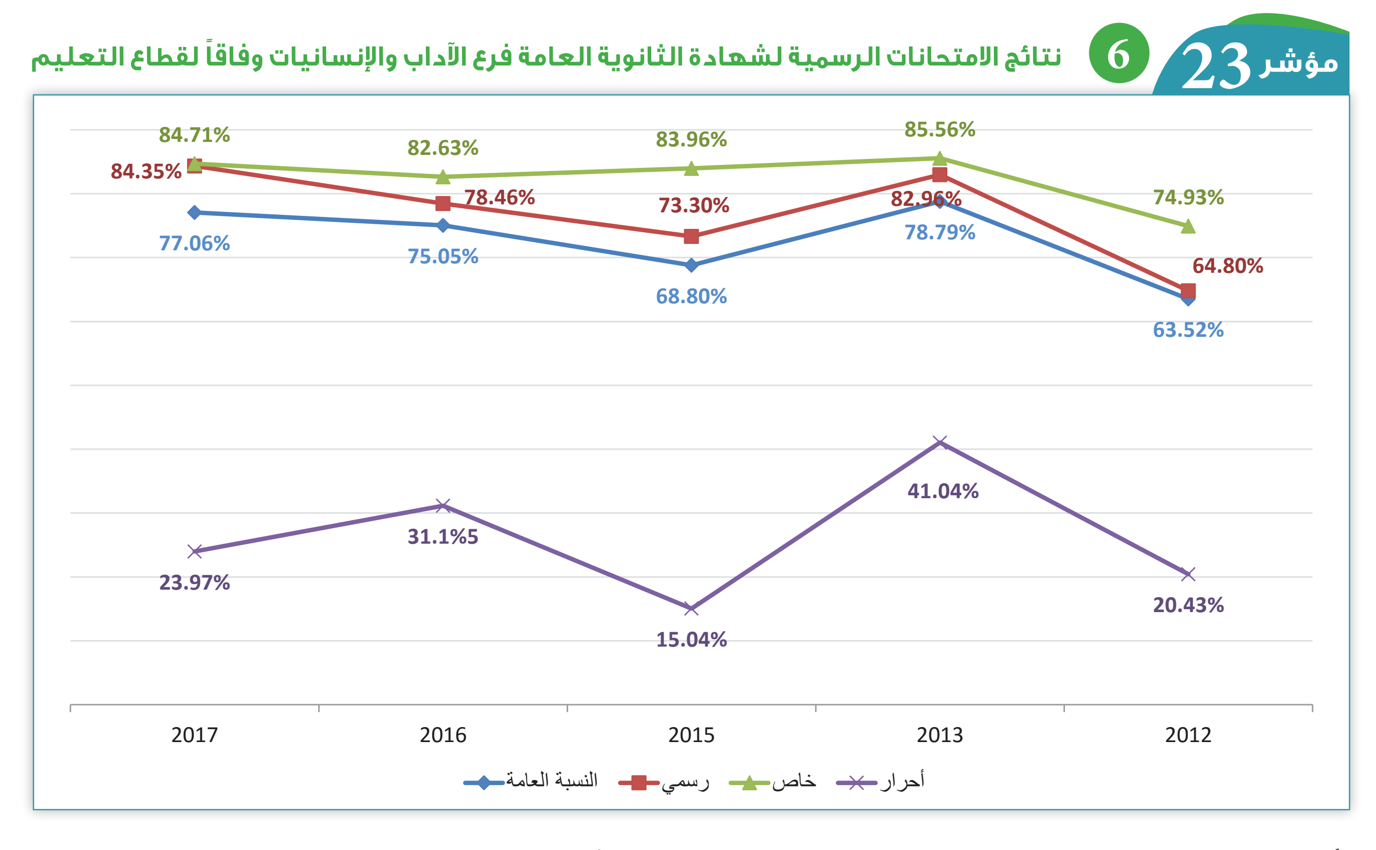
إلا أن الفروقات بين القطاعين بقيت شاسعة خلال السنوات المعتمدة، حيث استطاع القطاع الخاص أن يحافظ على نسبة نجاح مرتفعة تراوحت بين أدناها (89.56%) عام 2012، وأقصاها (95.57%) عام 2017. كما ارتفعت نسب نجاح المنتسبين الأحرار من 16.51 % عام 2012، إلى أقصاها (52.24%) عام 2015، ثم تراجعت لتسجل 37.89% عام 2017.

مؤشر 23 5 نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع الآداب والانسانيات وفاقًا للجندرة



ارتفعت نسب النجاح لدى الذكور والإناث في فرع الآداب والإنسانيات خلال الأعوام المعتمدة، تميّزت خلالها الإناث عن الذكور بفارق كبير بلغ 18 نقطة في العام 2017. تزايدت نسبة نجاح الإناث من 66.49% عام 2012 إلى 80.77 % عام 2017. كما ارتفعت نسبة نجاح الذكور من 47.45% عام 2012 إلى أقصاها 68.62% عام 2013، ثم تناقصت إلى 62.44% عام 2017.

مؤشر 23 | 6 نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع الآداب والإنسانيات وفاقاً لقطاع التعليم



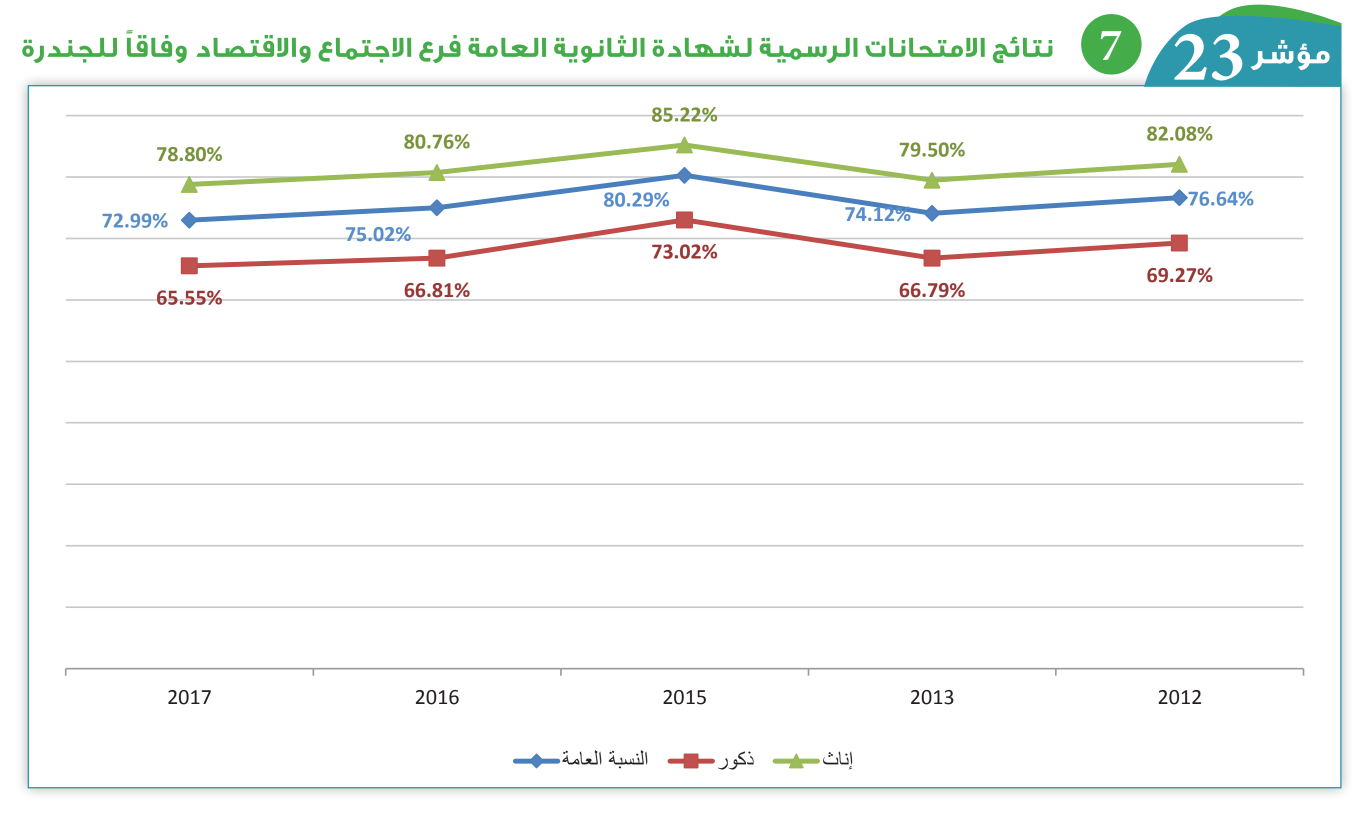
تأرجحت النسبة العامة للنجاح في شهادة الثانوية العامة فرع الإنسانيات خلال الأعوام المعتمدة. بالفعل، فقد ارتفعت من 63.52% عام 2012 إلى 78.79% عام 2013، ثم تناقصت إلى 68.80% عام 2015، وعادت وسجلت ارتفاعاً بلغ 77.6% عام 2017. إلا أن هذا التأرجح لم يؤثر على تطور نسب النجاح في القطاعين العام والخاص الذي بقي ثابتاً:

في القطاع الرسمي، ارتفعت نسب النجاح خلال السنوات المعتمدة من 64.80% عام 2012 إلى 84,35% عام 2017.

حصد القطاع الخاص النسبة الأعلى من النجاح في فرع الإنسانيات خلال الأعوام المعتمدة، من 74.93% عام 2012 إلى 84.71% عام 2017.

تفاوتت نسبة نجاح المنتسبين الأحرار بين أقصاها 41,04% عام 2013 وأدناها 15% عام 2015، ثم عادت وارتفعت في العام 2017 وبلغت 23.97%.

مؤشر 23 ⑦ نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع الاجتماع والاقتصاد وفاقاً للجندرة



تراجعت نسبة النجاح العامة خلال الأعوام المعتمدة في فرع الاجتماع والاقتصاد من 76.64% عام 2012 إلى 72.99% عام 2017.

في العام 2012، نجح 69.27 % من الذكور مقابل 82,08% من الإناث.

في العام 2017، نجح 65.55 % من الذكور مقابل 78.80% من الإناث.

يتبيّن أن نسب نجاح الإناث تفوّقت على نسب نجاح الذكور بفارق 13 نقطة عام 2017.

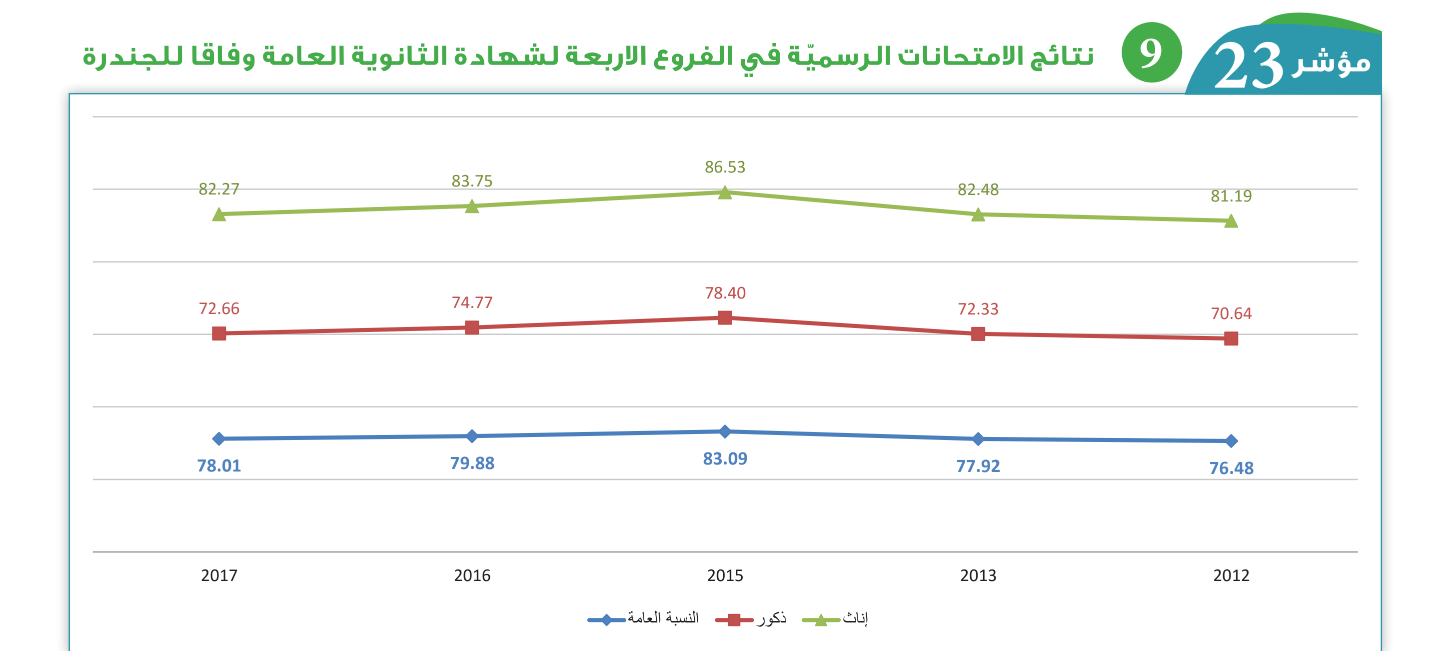


مؤشر 23 — 8 نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع الاجتماع والاقتصاد وفاقاً لقطاع التعليم

	2017	2016	2015	2013	2012
النسبة العامة	72.99%	75.02%	80.29%	74.12%	76.64%
رسمي	80.74%	78.98%	83.86%	76.06%	80.30%
خاص	72.63%	76.43%	82.54%	80.23%	81.93%
أحرار	29.36%	27.89%	25.71%	36.56%	38.22%

تراجعت نسبة النجاح في فرع الاجتماع والاقتصاد من 76.64% في العام 2012 إلى 72.99% في العام 2017. ورغم تأرجح نسبة النجاح بين صعود وهبوط في القطاع الرسمي، إلا انه استطاع أن يحصد النسبة الأعلى عام 2017 (80.74%)، مقارنةً مع القطاع الخاص الذي سجّل تناقصًا بلغ اكثر من 9 نقاط. كما تراجعت نسبة الأحرار من 38.22% عام 2012 إلى 29.36% عام 2017.

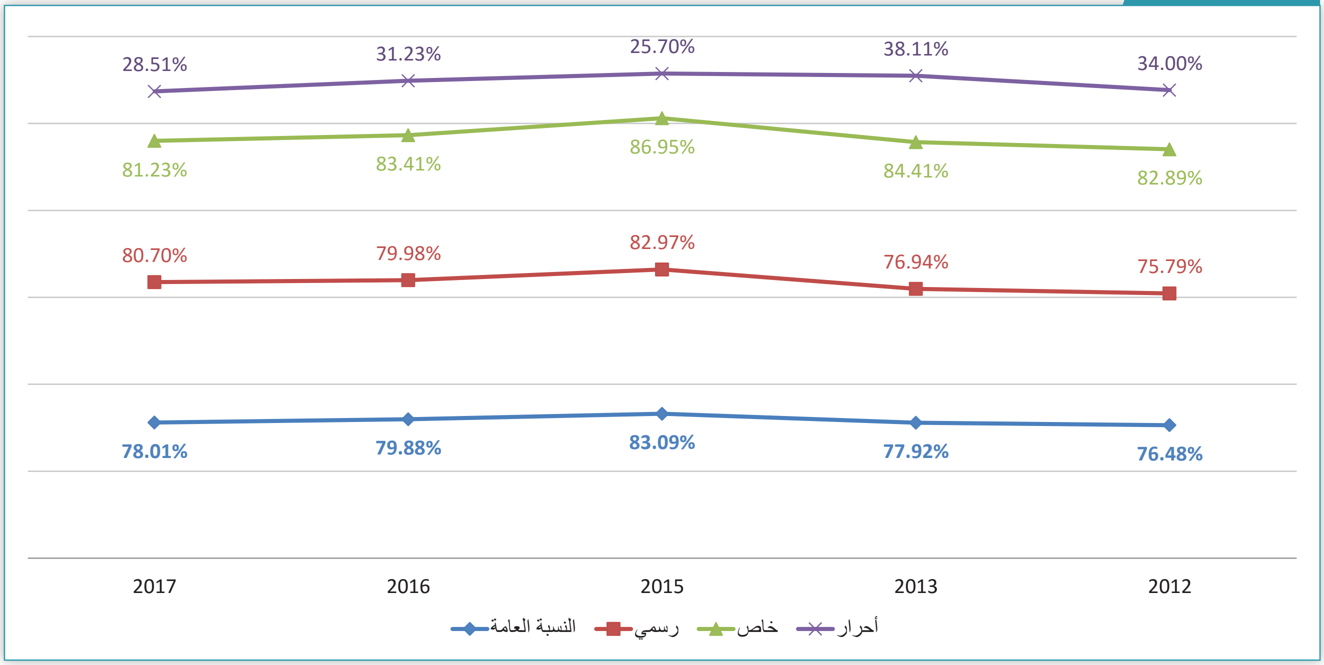
مؤشر 23 9 نتائج الامتحانات الرسميّة في الفروع الاربعة لشهادة الثانوية العامة وفاقا للجندرة



تطورت نسبة النجاح في كافة فروع شهادة الثانوية العامة خلال السنوات المعتمدة، ولكن الفروقات لا تزال كبيرة بين الجنسين 82.27% للإناث مقابل 72.66% للذكور عام 2017، اي بفارق 10 نقاط لصالح الإناث.



مؤشر 23 — 10 نتائج الامتحانات الرسميّة في الفروع الاربعة لشهادة الثانوية العامة وفاقا للقطاع



تطورت نسبة النجاح في كافة فروع شهادة الثانوية العامة، من 76.48% عام 2012 إلى 78% عام 2017، بتناقص بلغ 5 نقاط عن الحد الأقصى الذي بلغته عام 2015 83,09%.

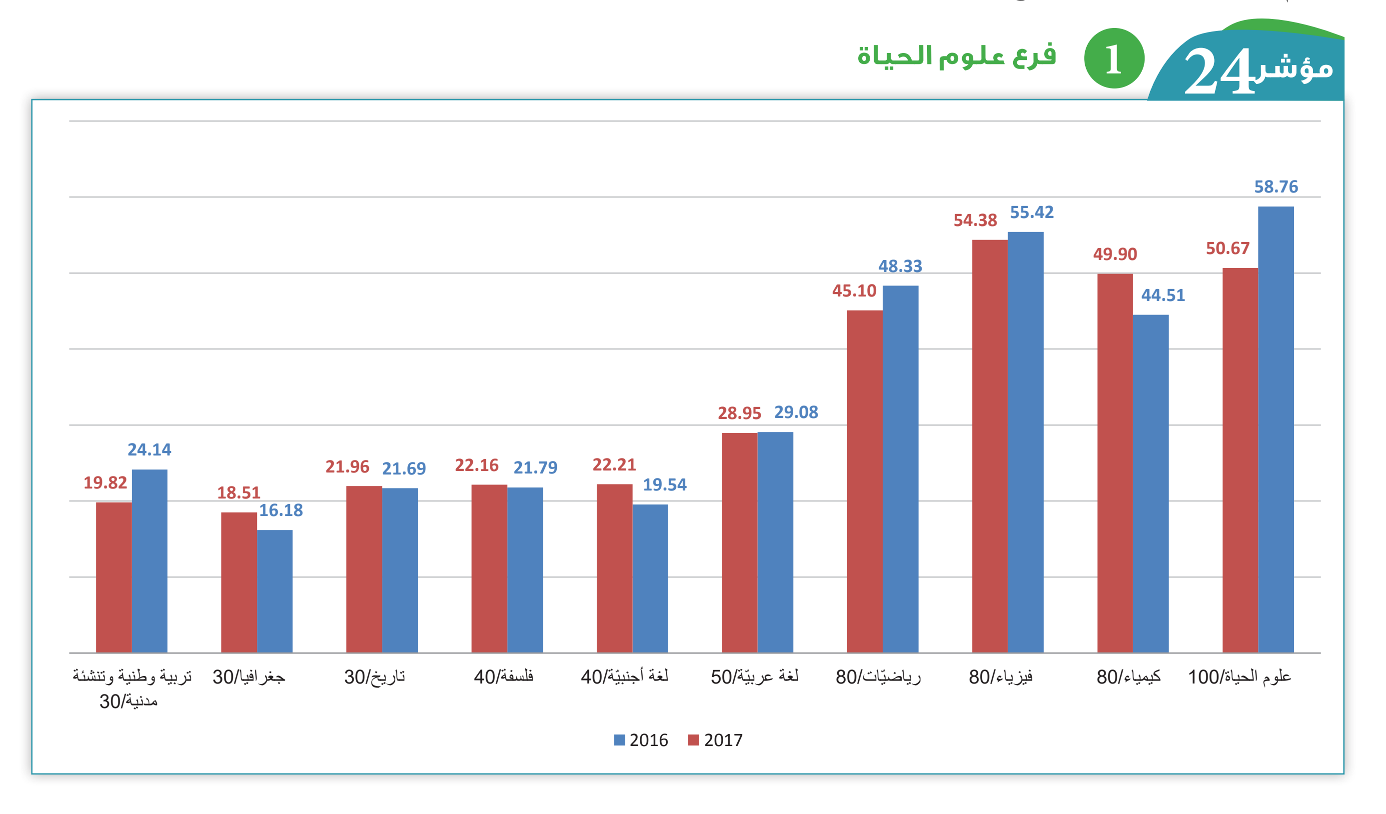
هذا التطور كان ثابتاً في القطاع الرسمي، إذ ارتفعت نسبة النجاح من 75.79% عام 2012 إلى 80.70 %عام 2017. أما القطاع الخاص فقد حافظ على تفوق طفيف مقارنةً بالقطاع الرسمي، رغم تناقص نسبة نجاح تلامذته من 82.89% عام 2012 إلى 81.23% عام 2017 بعد أن كان قد سجل أقصاها 86.95% عام 2015.

تظهر هذه المعطيات التحاقًا غير متوازٍ في مختلف فروع الثانوية العامة ضمن القطاعين الرسمي والخاص. ومن المهم توجيه التلامذة نحو الفروع بما يتلاءم مع حاجات سوق العمل.

مؤشر 24: مستويات تحصيل التلامذة في الامتحانات الرسميّة لشهادة الثانوية العامة وفاقًا للمواد التعليمية وللفروع الأربعة بين العامين 2016 و 2017

ينقسم هذا المؤشر إلى أربعة نتائج بحسب الفروع الأربعة:

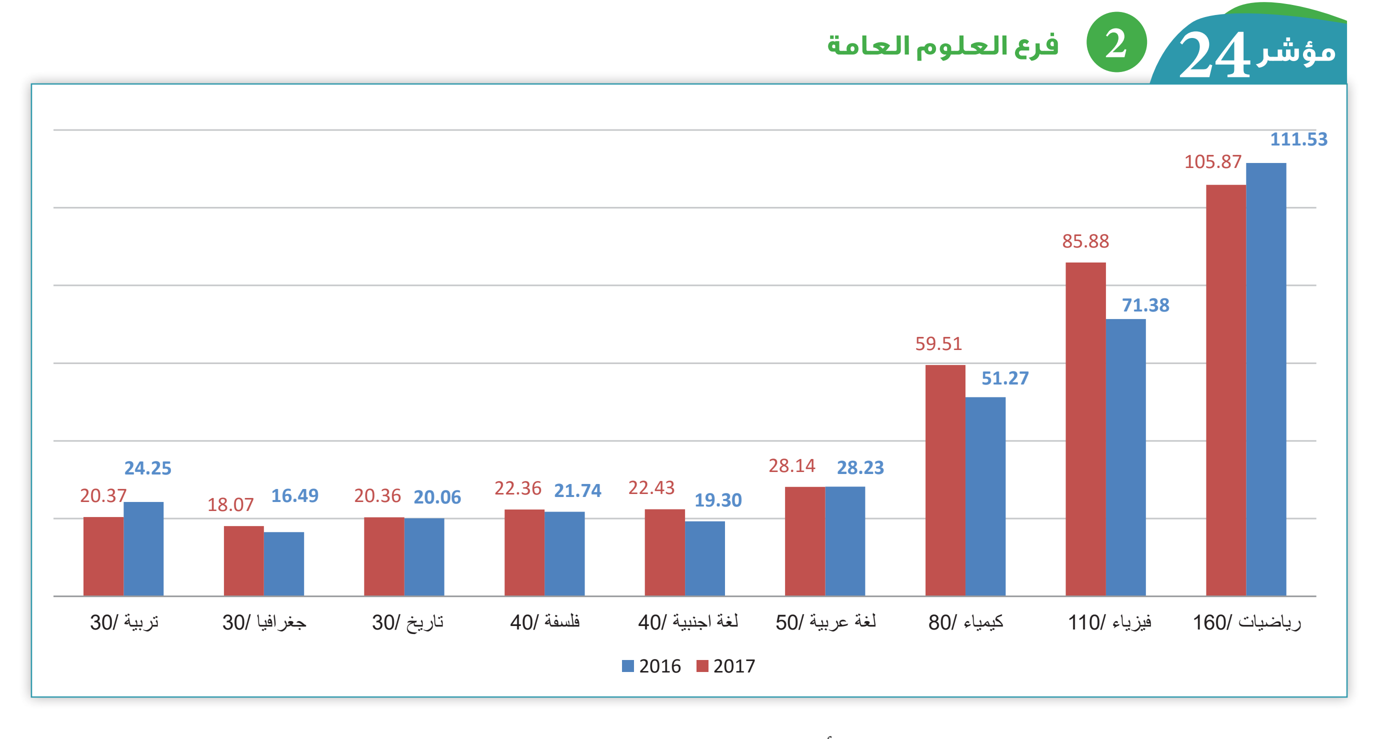
مؤشر 24 — 1 فرع علوم الحياة



إن نتائج التلامذة في شهادة الثانوية العامة فرع علوم الحياة تظهر تدنيًا في مستوى التحصيل بين العامين 2016 و 2017 في المواد التالية: علوم الحياة (العلامة على 100) من 58.76 إلى 50.67، والرياضيات (/80) من 48.33 إلى 45.10، والفيزياء (/80) من 55.42 إلى 54.38 وهي مواد أساسية لهذا الفرع، بالإضافة إلى مادة التربية المدنية من 24.14 إلى 19.82.

بالمقابل، ارتفع مستوى التحصيل في مادة الكيمياء (/80) من 44.51 إلى 49.50، ومادة الجغرافيا (/30) من 16.18 إلى 18.51 والفلسفة (/40) من 21.79 إلى 22.16، واللغة الأجنبية (/40) من 19.54 إلى 22.21.

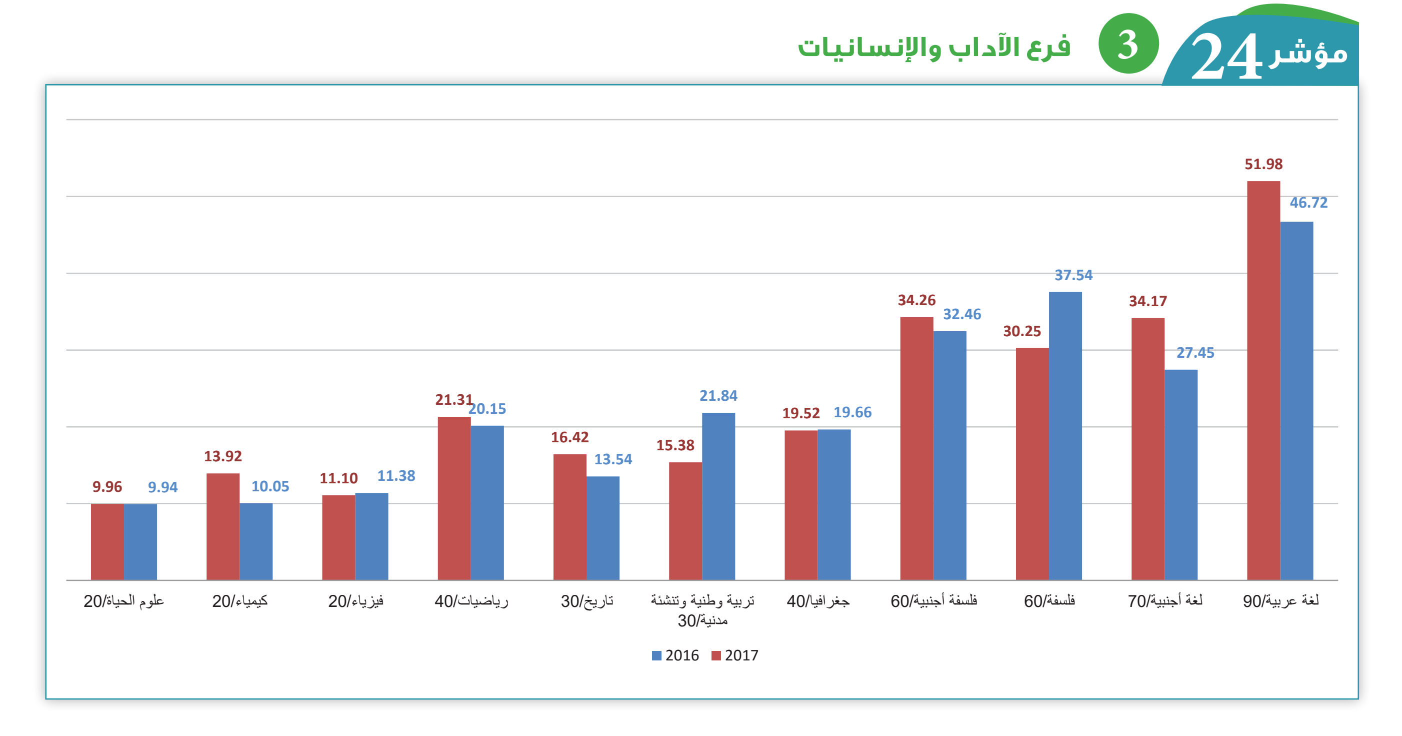
مؤشر 24 ‏ 2 فرع العلوم العامة



تظهر نتائج شهادة الثانوية العامة فرع العلوم العامة أن مستوى التحصيل في مادة الرياضيات (/160) تدنى من 111.53 عام 2016 إلى 105.87 عام 2017، وهي مادة أساسية في هذا الفرع. بالمقابل ارتفع مستوى التحصيل في مادتي الفيزياء (/110) من 71.38 إلى 85.88 والكيمياء(/80) من 51.27 إلى 59.51.

أما بالنسبة للمواد الأخرى، فارتفع مستوى اللغة الأجنبية من 19.30 إلى 22.40 والفلسفة من 21.74 إلى 22.36 والجغرافيا من 16.49 إلى 18,07 باستثناء مادة التربية المدنية التي تدنى مستواها من 24.25 إلى 20.37.

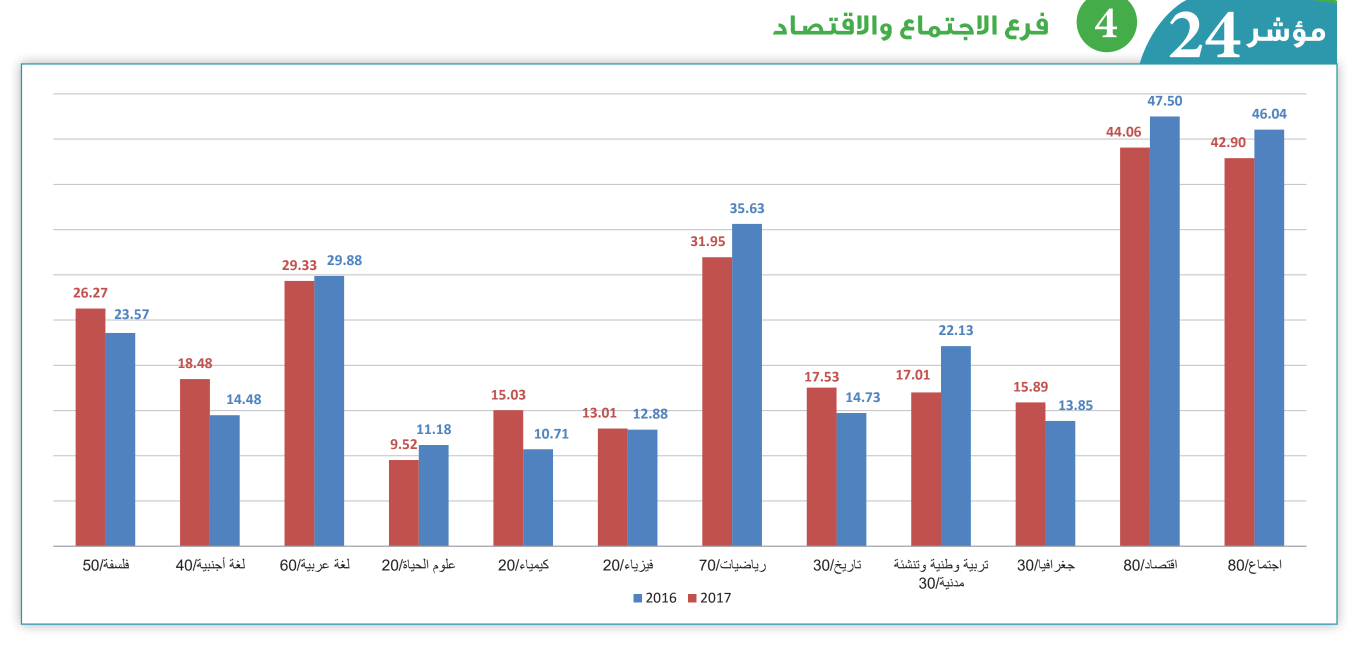
مؤشر 24 ③ فرع الآداب والإنسانيات



تظهر نتائج الامتحانات الرسمية لفرع الآداب والإنسانيات أن مستوى التحصيل ارتفع بشكل ملحوظ بين العامين 2016 و2017 في مادة اللغة العربية (/90) من 46.72 إلى 51.98، وهي مادة أساسية في هذا الفرع، ومادة اللغة الأجنبية (/70) من 27.45 إلى 34.17، ومادة الفلسفة باللغة الأجنبية (/60) من 32.46 إلى 34.26 ومادة التاريخ من 13.54 إلى 16.42، والرياضيات من 20.15 إلى 21.31، والكيمياء من 10.5 إلى 13.92.

بالمقابل، تدنى مستوى التحصيل في مادتي: الفلسفة العربيّة (/60) من 37.54 إلى 30.25 والتربية الوطنية والتنشئة المدنية من 21.84 إلى 15.38.

مؤشر 24   4   فرع الاجتماع والاقتصاد



تدنى مستوى التحصيل في الامتحانات الرسمية بين العامين 2016 و2017 في المواد الأساسية لفرع الاجتماع والاقتصاد.

فتناقص معدل النجاح في مادة الاجتماع (/80) من 46.4 إلى 42.90 والاقتصاد (/80) من 47.50 إلى 44.06 والرياضيات (/70) من 35.63 إلى 31.95 واللغة العربية (/60) من 29.88 إلى 29.33.

كما تناقص معدل النجاح في مادة علوم الحياة نقطتان والتربية الوطنية والتنشئة المدنية (- 6 نقاط).

بالمقابل، ارتفع مستوى التحصيل في المواد الأخرى بشكل ملحوظ، اذ بلغت نسبة ارتفاع مستوى التحصيل في مادة الفلسفة (+3 نقاط)، وفي اللغة الأجنبية (+4 نقاط)، وفي مادة الجغرافيا نقطتان، وفي مادة التاريخ (+3 نقاط)، وفي مادة الكيمياء (+5 نقاط).

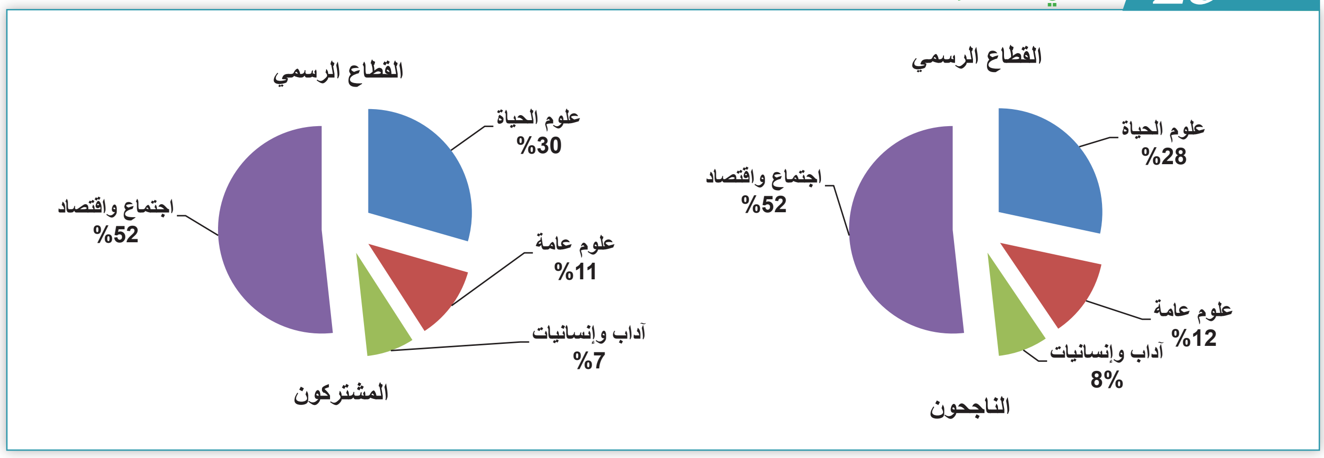
خلاصة القول أن النتائج تختلف بشكل ملحوظ بين مادة تعليمية وأخرى في الفروع الأربعة للثانوية العامة. كما أن نتائج بعض المواد، مثل اللغة العربية، التربية الوطنية وعلوم الحياة، تعتبر متدنية ضمن الفروع الأربعة.

وعليه، من الضروري إجراء دراسات معمّقة بغية اقتراح تصويبات تساهم في تحسين نتائج الامتحانات الرسميّة.

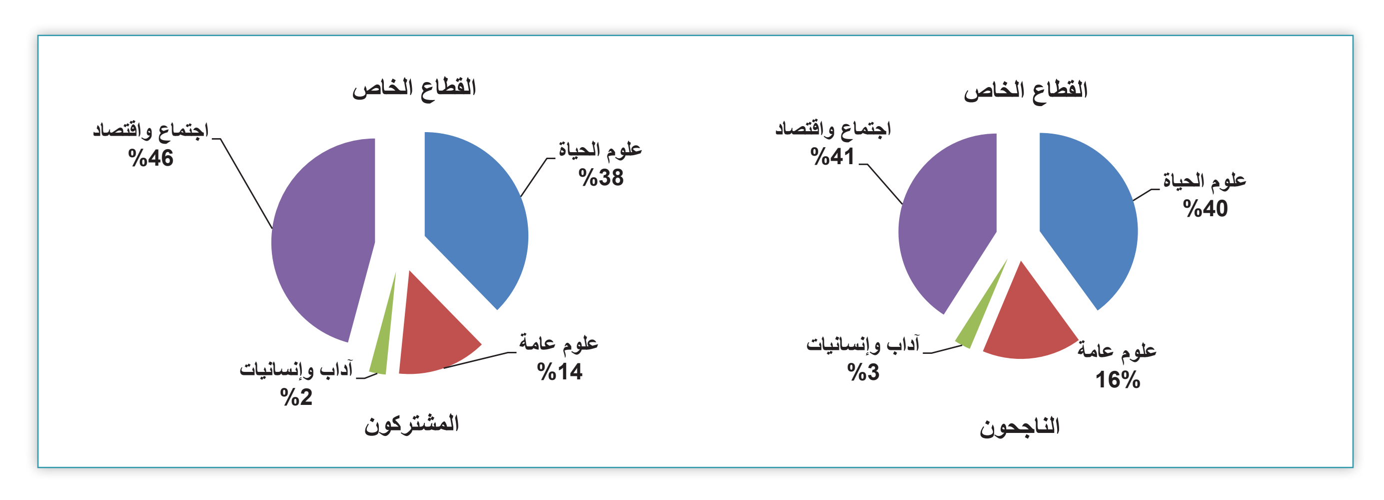




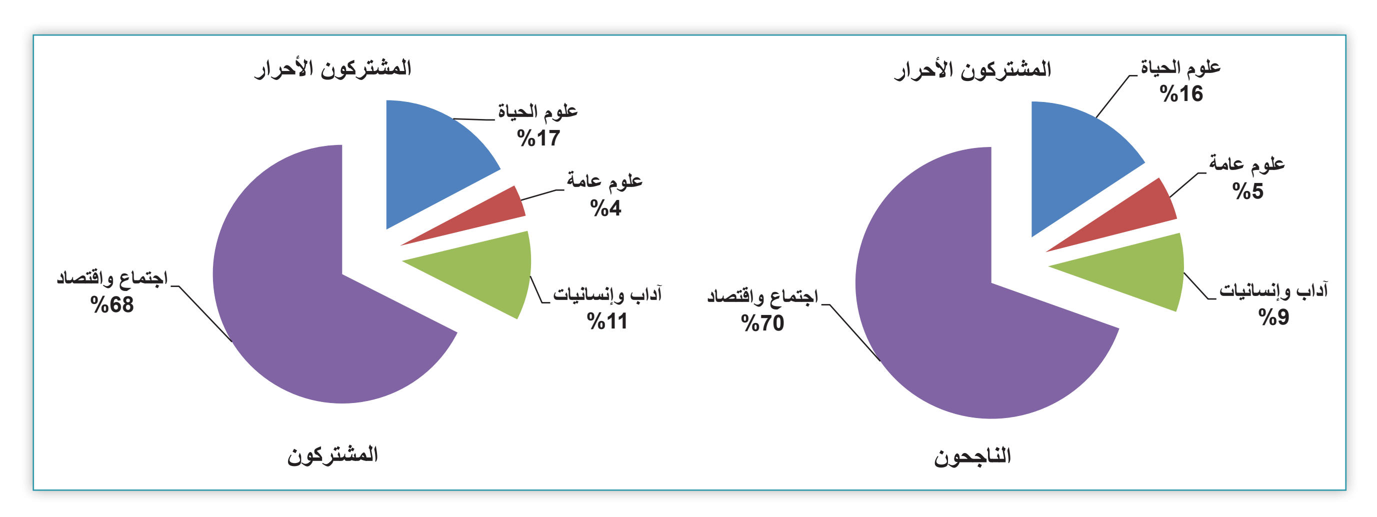
نسبة المشتركين والناجحين في شهادة الثانوية العامة وفاقًا لكل قطاع ولكل فرع عامي 2016 و2017



سجل تلامذة القطاع الرسمي النسبة الأعلى من النجاح في فرع الاجتماع والاقتصاد 52%، مقابل تدني هذه النسبة في الفروع الأخرى (علوم الحياة 28%، علوم العامة 12%، 8% آداب وإنسانيات).



ارتفعت نسبة النجاح في القطاع الخاص في فرعي علوم الحياة 40% والاجتماع والاقتصاد 41%، وتدنت هذه النسبة في الفروع الأخرى (16% علوم عامة و3% آداب وإنسانيات).



نجح 680 طالباً من الأحرار[9] عام 2017 من اصل 2385 مرشحا «لشهادة الثانوية العامة في فروعها الأربعة. ولكن نسبة نجاح الأحرار سجلت تفاوتًا بين الفروع، إذ حصد فرع الاجتماع والاقتصاد النسبة الأعلى 70%، بفارق كبير عن الفروع الأخرى التي سجلت نسبة نجاح متدنية (16% علوم الحياة، 9% آداب وإنسانيات 5% علوم عامة). هذه النتائج تؤثر على تطور معدلات النجاح العامة في الامتحانات الرسمية.

9- المشتركون الأحرار هم الذين يتقدّمون بطلبات للمشاركة في الامتحانات الرسمية دون متابعة عام دراسي ضمن إحدى مؤسسات التعليم العام.

مؤشر26 : نتائج التلامذة بعمر 15 سنة في اختبار الــ PISA[10] عام 2015

شارك لبنان للمرة الأولى في تقييم PISA في العام 2015 أو ما يعرف بالبرنامج الدولي لتقييم التلامذة Program for International Student Assessment (PISA) الذي يهدف إلى تقييم أداء تلامذة البلدان المشاركة في مجالات محددة من أجل مواجهة التحديات اليومية. هذا الامتحان موجه للتلامذة في عمر 15 سنة، بغض النظر عن الصف أو المرحلة التي ينتمون إليها. وتديره منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) Organization for Economic Cooperation and Development. يبرر المعنيون هذا الخيار بأن هذه الفئة العمرية تجسد نهاية مرحلة التعليم الإلزامي في معظم أنحاء العالم. في كل دورة، أي كل 3 سنوات, تشارك الدول في هذا الامتحان التقييمي و يتم التركيز على مجال محدد بالإضافة إلى المجالات الأخرى. هذا التقييم المتكرر يساعد البلدان على تتبع ادائها ومقارنته بالبلدان الأخرى التي تشارك في هذا الاختبار.

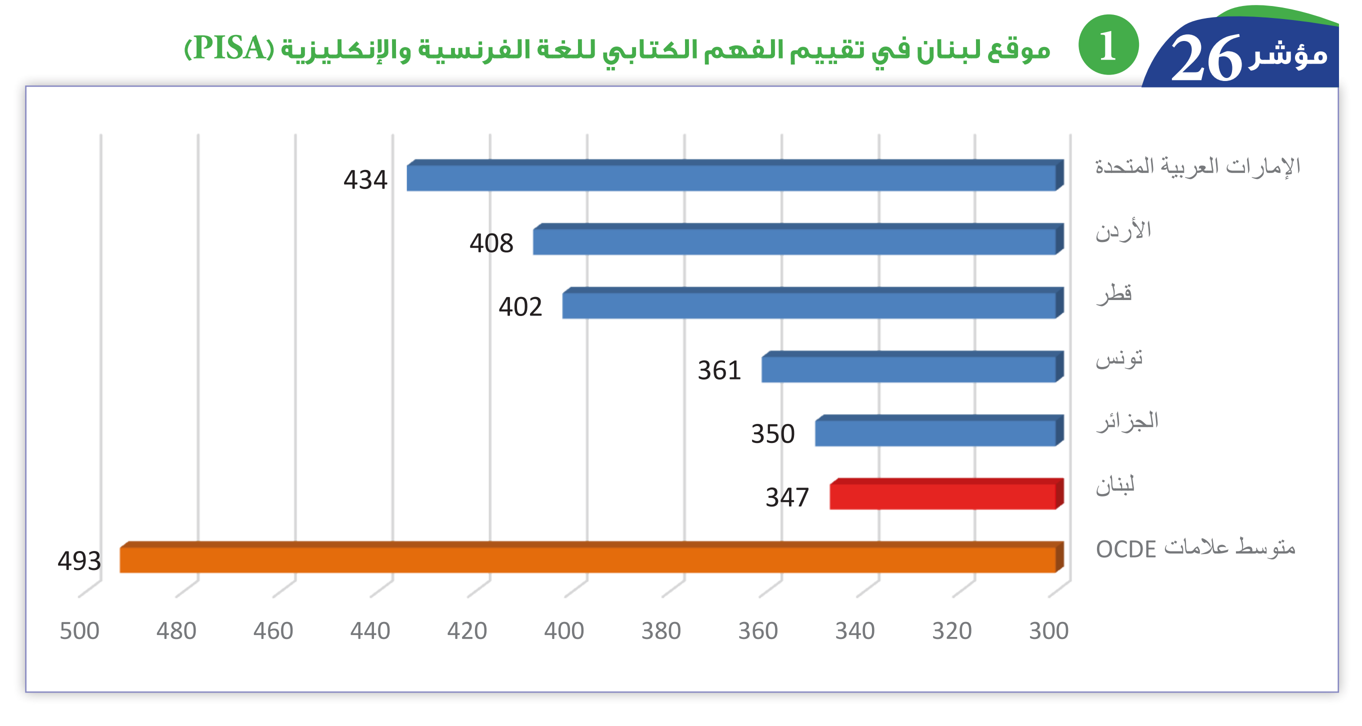
في العام 2015، شمل التقييم ثلاث مجالات وهي: الفهم الكتابي، الرياضيات والعلوم وذلك باللغة الفرنسية او الإنكليزية. المجال الذي تمّ التركيز عليه هو العلوم وشارك فيه 72 بلدًا [11].

ينقسم هذا المؤشر إلى ثلاثة مؤشرات بحسب موقع لبنان من تقييم الفهم الكتابي للغة الفرنسيّة والإنكليزيّة، من تقييم العلوم ومن تقييم الرياضيّات.

10- Pisa 2015 “Résultat à la loupe”

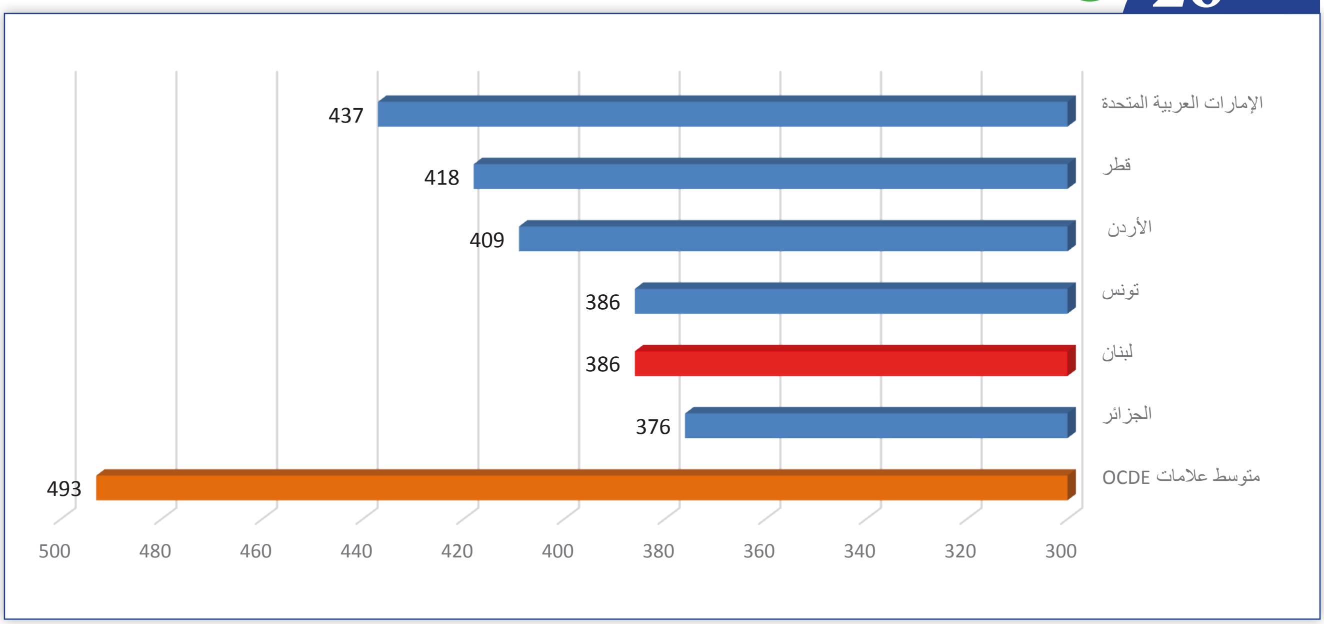
11- يحضّر المركز التربوي للبحوث والإنماء تقريرًا وطنيًّا حول نتائج لبنان في دراسة الــ PISA ، يسمح بفهم هذه النتائج ومقارنتها مع الواقع اللبناني.

مؤشر 26 ① موقع لبنان في تقييم الفهم الكتابي للغة الفرنسية والإنكليزية (PISA)



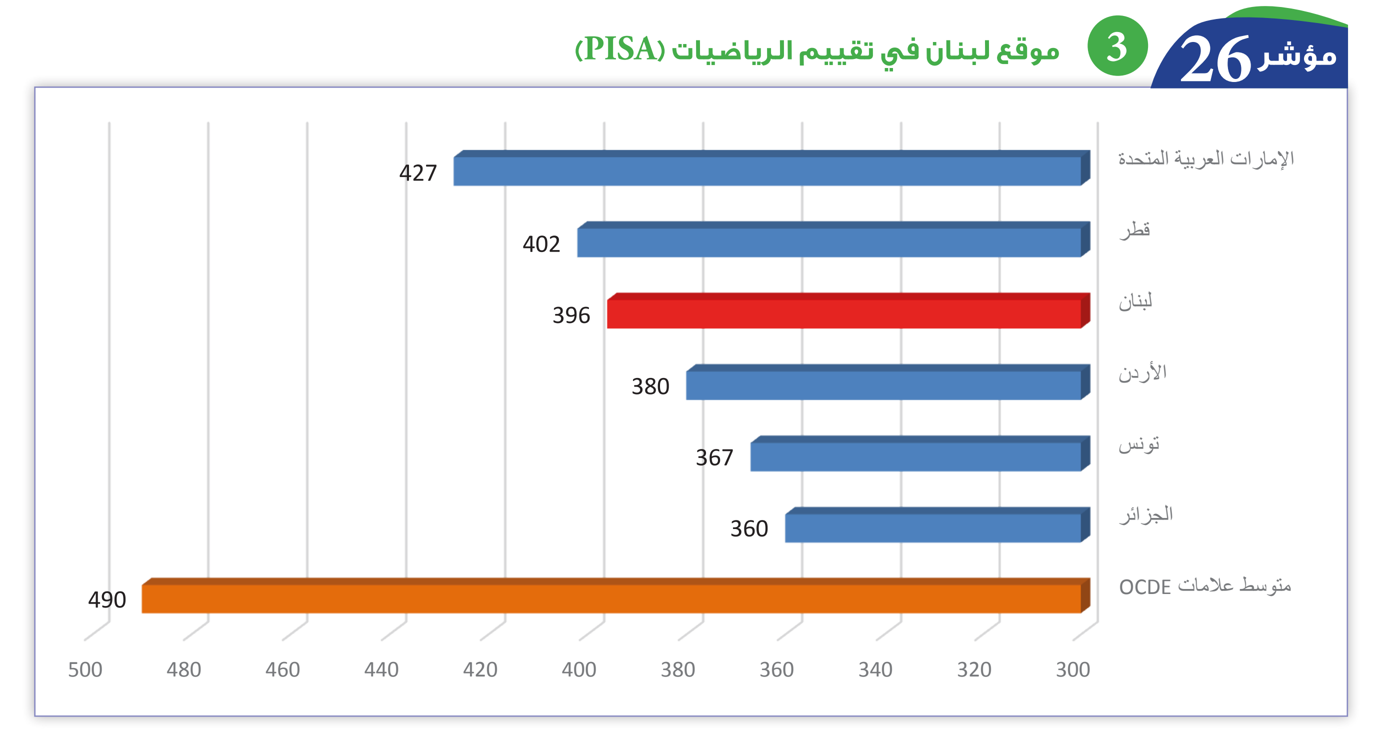
نال لبنان في الفهم الكتابي 347 علامة ، بفارق 146 نقطة نسبةً للمتوسط الدولي للـــ PISA، والبالغ 493 نقطة.





في العلوم، حصل لبنان على 386 علامة (مثل تونس) بـــفارق 107 نقاط نسبةً إلى المتوسط الدولي لـلـــ PISA، والبالغ 493 نقطة.

مؤشر 26 ③ موقع لبنان في تقييم الرياضيات (PISA)



في الرياضيات، بلغ متوسط لبنان 396 علامة وهو يتقارب مع قطر (402) وأعلى من الجزائر (360) وتونس (367) والأردن (380) ولكنه بقي بعيداً عن متوسط علامات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) البالغ 490 علامة.

مؤشر 27: نتائج تلامذة الصف الثامن أساسي في اختبار TIMSS[12] عام 2015

شارك لبنان في تقييم الـــــ TIMSS للصف الثامن أساسي للمرة الأولى في عام 2003 وبصورة منتظمة كل اربع سنوات (أي شارك عام 2007 و2011 و2015). يهدف هذا الاختبار إلى تقييم مستويات الأداء لدى الطلاب في الصف الثامن أساسي في مادة الرياضيات ومواد العلوم أي مواد الفيزياء والكيمياء وعلوم الحياة.

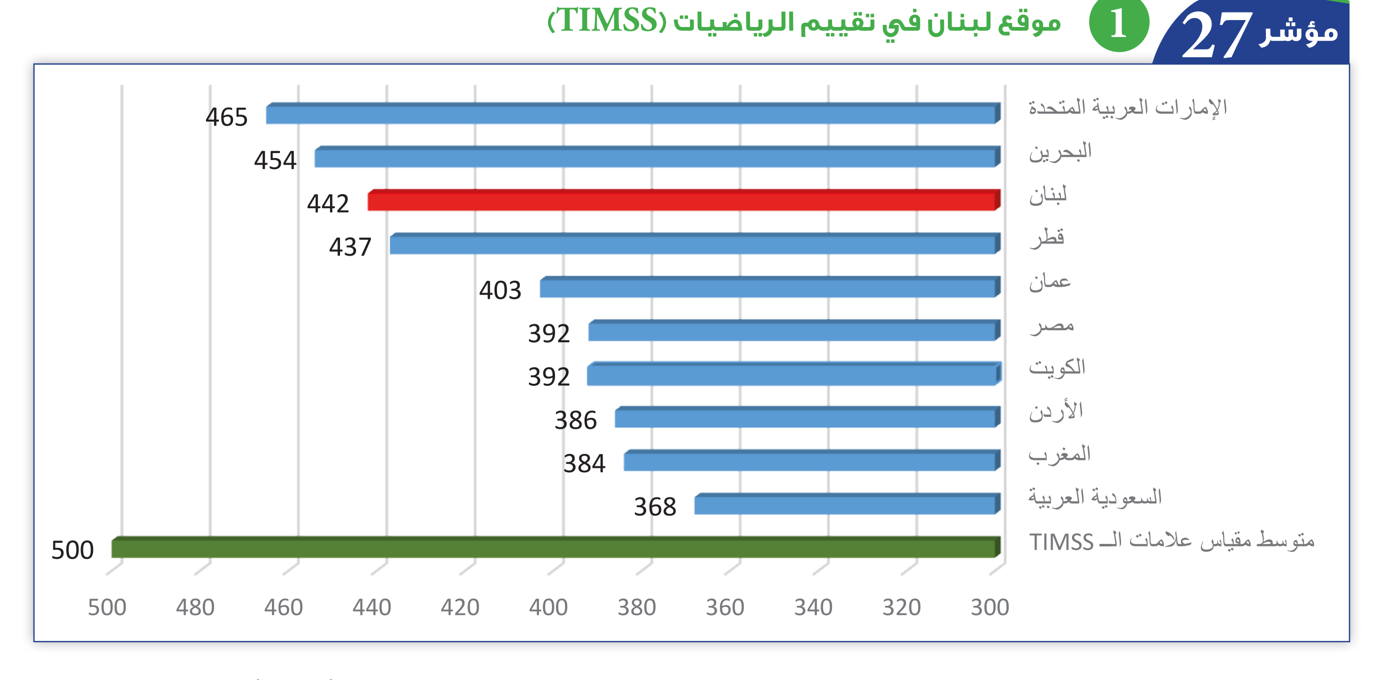
طالت هذه الاختبارات تقييم المعارف الخاصة بمواضيع علمية محددة لكل مادة، ومن خلال تقييم مستويات التفكير لديهم في المجالات الثلاثة الآتية: المعارف (knowing) والتطبيق (applying) والتفكير (reasoning). كما وفّرت بيانات مرجعيّة تساعد في تحليل النتائج وربطها ببعض المؤشرات الخاصة بكل من الطالب والأستاذ والمدير[13].

ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين بحسب موقع لبنان من تقييم الرياضيّات ومن تقييم العلوم.

12- IEA's Trends in International Mathematics and Science Study – TIMSS 2015

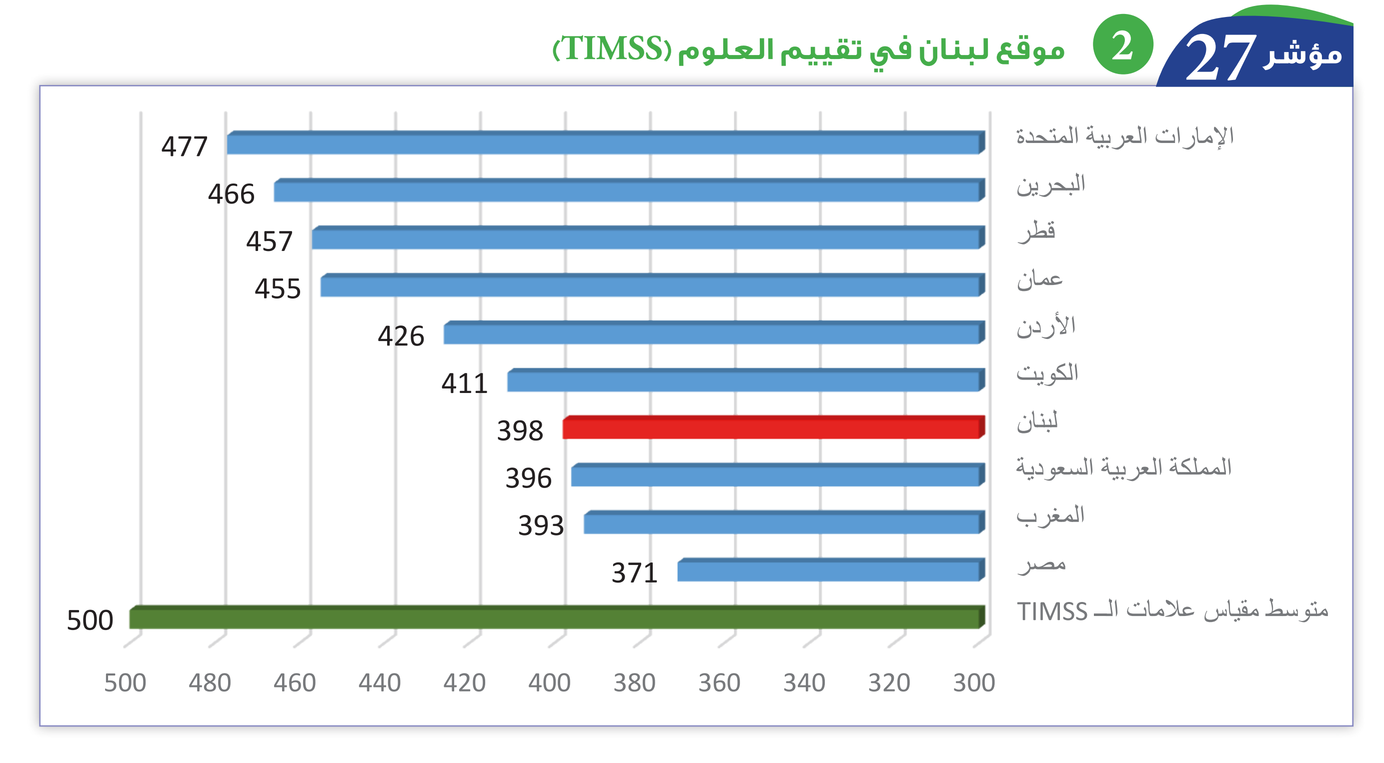
13- يحضّر المركز التربوي للبحوث والإنماء تقريرًا وطنيًّا حول نتائج لبنان في دراسة الـــ TIMSS ، يسمح بفهم هذه النتائج ومقارنتها مع الواقع اللبناني.

مؤشر 27 1 موقع لبنان في تقييم الرياضيات (TIMSS)



شارك لبنان في اختبارات التقييم الدولي TIMSS في مادة الرياضيات في الصف الثامن أساسي، ونال متوسطاً تقييمياً بلغ 442 علامة أي أقل بـــ 58 نقطة عن متوسط مقياس علامات الـــ (500) TIMSS، واحتل المرتبة الثالثة بين الدول العربية المشاركة.

مؤشر 27 ② موقع لبنان في تقييم العلوم (TIMSS)



أما في العلوم، فنال لبنان متوسطاً تقييمياً لا يتعدى 398 علامة أي أقل بـــ 102 نقطة عن متوسط مقياس علامات الـــ TIMSS (500)، واحتل المرتبة السابعة بين الدول العربيّة المشاركة، ما يطرح تساؤلات حول مدى ملاءمة طرائق ومحتويات تعليم العلوم مع المتطلبات العصريّة.

مؤشر 28: نتائج TIMSS Advanced للصف الثالث ثانوي فرع العلوم العامة عام 2015

شارك لبنان في اختبار TIMSS advanced خلال العامين 2008 و2015 لصف الثالث ثانوي فرع العلوم العامة فقط، يهدف هذا الاختبار إلى تقييم أداء الطلاب في المرحلة الثانوية في مادتي الرياضيات والفيزياء.

طالت هذه الاختبارات تقييم المعارف الخاصة بمواضيع علمية محددة لكل مادة ، ومن خلال تقييم مستويات التفكير لديهم في المجالات الثلاث الآتية: المعارف (knowing) والتطبيق (applying) والتفكير (reasoning). كما وفرت بيانات مرجعية تساعد في تحليل النتائج وربطها ببعض المؤشرات الخاصة بكل من الطالب والأستاذ والمدير[14].

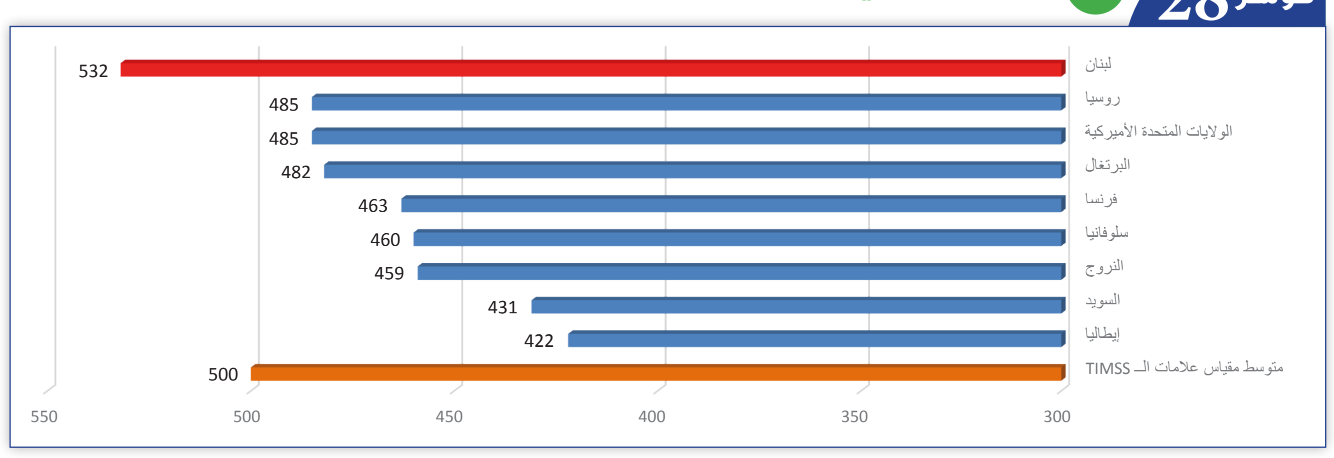
ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين بحسب موقع لبنان من تقييم الرياضيّات ومن تقييم الفيزياء.

14- يحضّر المركز التربوي للبحوث والإنماء تقريرًا وطنيًّا حول نتائج لبنان في دراسة الـــ TIMSS advanced، يسمح بفهم هذه النتائج ومقارنتها مع الواقع اللبناني.

مؤشر 28

1





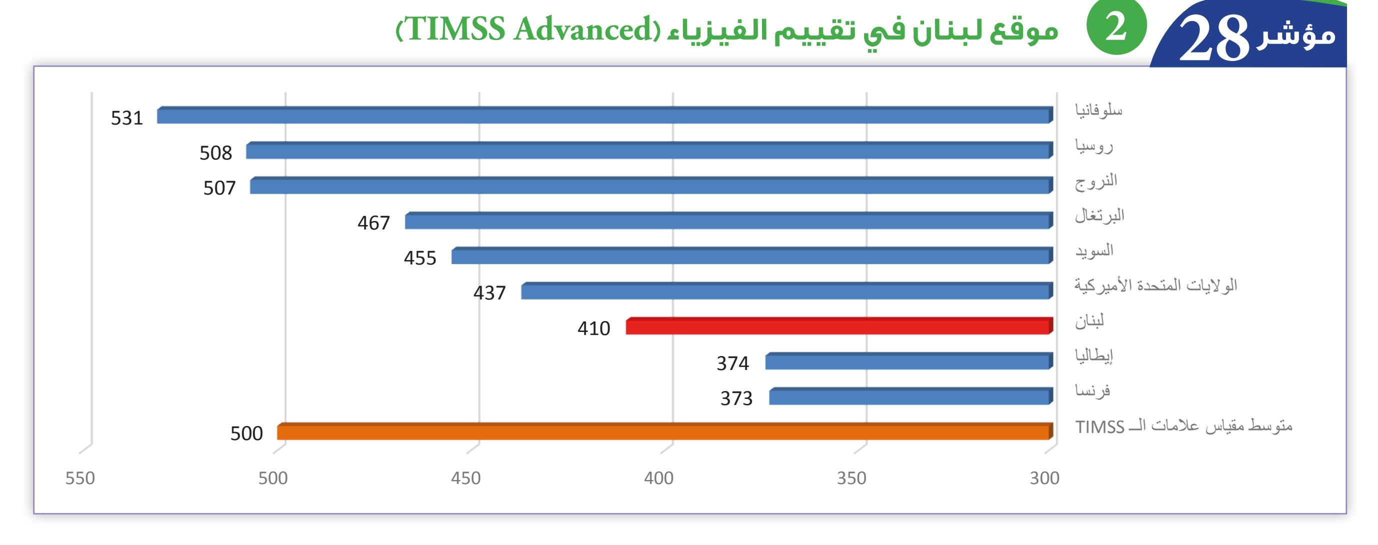
شارك لبنان في اختبارات التقييم الدولي المتقدم TIMSS Advanced في مادة الرياضيات في الصف الثالث ثانوي فرع العلوم العامة ونال متوسطاً تقييمياً عالياً بلغ 532 علامة أي بارتفاع 32 نقطة عن متوسط مقياس علامات الـــــ TIMSS Advanced (500)، واحتل المرتبة الثانية[16] بين الدول المشاركة وبفارق 47 نقطة عن المرتبة الثالثة أي روسيا (485) والولايات المتحدة الأميركية (485)، واكثر من باقي دول OCDE «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية». وهذه النتائج يمكن أن تعكس حسن تعليم مادة الرياضيات في الصفوف الثانوية مقارنةً مع التوجهات العالميّة في تعليم هذه المادة.

غير أنه من الضروري الإشارة إلى أن التلامذة المشاركين في هذه الدراسة تمّ اختيارهم من فرع العلوم العامّة حصرياً، نظرًا لملاءمة منهج هذا الصف مع اختبار TIMSS Advanced، وأن العيّنة المختارة تشكّل فعليًّا 3،9% من تلامذة لبنان في نفس عمر الصف الثالث الثانوي، بينما تشكّل في فرنسا 21.5% وفي إيطاليا 24.5% من السكان في نفس العمر. بمعنى آخر، إن هذه العيّنة الشديدة الاصطفاء يمكن أن تبرّر هذه النتائج المرتفعة.

15- IEA's Trends in International Mathematics and Science Study – TIMSS 2015

16- في الواقع تفوّق على تلامذة لبنان تلامذة روسيّون ممن يتابعون منهاجًا مكثّفًا في الرياضيّات يتضمن ست ساعات تعليم إضافيّة. وبالمقارنة مع باقي تلامذة روسيا يأتي لبنان في المرحلة الأولى.

مؤشر 28 ② موقع لبنان في تقييم الفيزياء (TIMSS Advanced)



حصل لبنان في الفيزياء على متوسط تقييمي بلغ 410 علامات، وقد حلّ مباشرة بعد الولايات المتحدة (437) وقبل إيطاليا (374) وفرنسا (373) ولكنه بقي بعيدًا عن متوسط مقياس علامات الـــ TIMSS Advanced (500) بـ 90 نقطة.

وتجدر الإشارة إلى أن تلامذة لبنان قدموا اختبار TIMSS Advanced باللغة الأجنبية (فرنسية/إنكليزية)، بينما اعتمدت الدول العربية الأخرى المشاركة باللغة العربية كونها تعلّم العلوم والرياضيّات باللغة العربيّة.

خلاصة عامّة

تساهم هذه المؤشرات في تبيان بعض الاتجاهات العامّة في تطوّر نظام التعليم العام ما قبل الجامعي في لبنان منذ العام الدراسي 2011-2012 ولغاية 2016-2017، من أبرزها:

1. تزايد العدد الإجمالي للتلامذة في التعليم العام ما قبل الجامعي في العام الدراسي 2011-2012، إلى العام الدراسي 2016-2017، بنسبة 12,9%،
2. في مرحلة رياض الأطفال، سجل عدد التلامذة تزايدًا ملحوظًا بلغ 42,78%،
3. تناقص عدد التلامذة من حلقة إلى أخرى بين الحلقتين الأولى والثانية والحلقة الثالثة من التعليم الأساسي، وبشكلٍ أوضح بين الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي. كما تراجعت الأعداد بين بعض الصفوف والصفوف الأعلى في نفس الحلقة،
4. شكّلت في العام الدراسي 2016-2017 نسبة التلامذة السّوريّين الذين يتابعون المنهج اللبناني قبل الظهر 9,95% من مجموع تلامذة لبنان في التعليم العام ما قبل الجامعي،
5. ارتفع عدد غير اللبنانيين من التلامذة ضمن دوام بعد الظهر بنسبة بلغت 48,35%،
6. يمثّل عدد المدارس الخاصة أكثر من نصف الشبكة المدرسيّة في لبنان،
7. يشكّل حجم المدارس الوسطى (101-300 تلميذ) العدد الأكبر بين جميع قطاعات التعليم،
8. سجلت المدارس الخاصة غير المجانيّة أعلى عدد أجهزة كمبيوتر لكل مئة تلميذ، بحيث بلغت 5,43 في العام الدراسي 2016 – 2017،
9. تناقص عدد التلامذة اللبنانيّين الفرنكوفونيّين بينما ارتفع عدد التلامذة الأنكلوفونيين،
10. إن ضخ حوالي 2300 أستاذًا ثانويًّا نجحوا في مباراة مجلس الخدمة المدنية ويتم إعدادهم حاليًّا في كلية التربية- الجامعة اللبنانيّة سوف يساهم في تحسين الوضع تدريجيًّا ضمن التعليم الرسمي،
11. ما زال أكثر من نصف المعلمين في لبنان من حملة الإجازات الجامعية غير التربويّة،
12. يضمّ القطاع الرسمي العدد الأكبر من المعلمين المنضوين إلى الفئات العمريّة العليا (51 سنة وما فوق)، يليه الخاص المجاني بينما يضمّ القطاع الخاص غير المجاني معلمين أكثر شبابًا،

13. تدنى معدل التلامذة للمعلم الفعلي الواحد في القطاع الرسمي (9) مقابل ارتفاعه في القطاع الخاص غير المجاني (21) وذلك نتيجة احتساب ساعات المتعاقدين مع ساعات أساتذة الملاك في التعليم الرسمي في العام الدراسي 2016-2017.
14. يبلغ معدّل ساعات التعليم الأسبوعية للمعلّم المتعاقد في التعليم الرسمي أدنى المستويات وهذا ما يفسّر معدّل التلامذة للمعلّم الفعلي.
15. أظهرت النتائج أن 8\10 من تلامذة القطاع الخاص (غير المجاني والمجاني) يصلون إلى الصف السادس أساسي.
16. إن تلامذة القطاع الخاص الذين يتابعون تعليمهم في الصف السابع من مرحلة التعليم الاساسي، لديهم فرص أفضل في الوصول إلى الصف التاسع، أي إنهاء مرحلة التعليم الاساسي، من رفاقهم الذين يتابعون تعليمهم في القطاع الرسمي (9\10 تلامذة في الخاص مقابل 8\10 في الرسمي).
17. شهدت نسبة النجاح الإجمالية في الشهادة المتوسطة ارتفاعاً تدريجياً من 66.70% في العام 2012 إلى 81.81% في العام 2017.
18. إن نسبة نجاح الإناث في الامتحانات الرسميّة للشهادة المتوسّطة تفوق دائمًا نسبة نجاح الذكور.
19. تفوقت الإناث على الذكور بفارق 6 نقاط في العام 2017 في شهادة الثانوية العامة فرع العلوم العامة.
20. تميّزت الإناث عن الذكور بفارق 18 نقطة في العام 2017 في فرع الآداب والإنسانيات.
21. تفوّقت نسب نجاح الإناث على نسب نجاح الذكور بفارق 13 نقطة عام 2017 في فرع الاجتماع والاقتصاد.
22. ارتفعت نسبة النجاح في القطاع الخاص في فرعي علوم الحياة 40% والاجتماع والاقتصاد 41% بين العامين 2016 و2017.
23. نال لبنان في الفهم الكتابي 347 علامة، بفارق 146 نقطة نسبةً للمتوسط الدولي للـ PISA، والبالغ 493 نقطة.
24. شارك لبنان في اختبارات التقييم الدولي TIMSS في مادة الرياضيات في الصف الثامن أساسي، ونال

متوسطاً تقييمياً بلغ 442 علامة أي أقل بـــ 58 نقطة عن متوسط مقياس علامات الـــ (500) TIMSS، واحتل المرتبة الثالثة بين الدول العربية المشاركة.

25. نال لبنان متوسطًا تقييميًّا عاليًا بلغ 532 علامة أي بارتفاع 32 نقطة عن متوسط مقياس علامات الـ (500) TIMSS Advanced، واحتل المرتبة الثانية بين الدول المشاركة وبفارق 47 نقطة عن المرتبة الثالثة،

26. سجّل لبنان معدّلات متدنية في الفهم الكتابي للّغتين الفرنسيّة والانكليزيّة وفي الرياضيّات والعلوم نسبةً للمتوسّط الدوليّ لاختبار PISA،

27. إحتل لبنان المرتبة الثالثة في الرياضيّات والمرتبة السابعة بين الدول العربيّة المشاركة في TIMSS للصف الثامن أساسي عام 2015، لكنّ متوسطاته كانت أدنى من المتوسّطات العالمية،

28. إحتل لبنان المرتبة الثانية عالمياً في مادة الرياضيّات في الصف الثالث ثانوي فرع العلوم العامة ضمن اختبار TIMSS 2015، والمرتبة السابعة عالمياً في الفيزياء.

إنطلاقاً من هذا الواقع، كيف يمكن مقاربة نظام التعليم العام ما قبل الجامعي في لبنان على أربعة معايير أساسيّة للجودة: الفعاليّة، الجدوى، العدالة، والتزام التلامذة واندفاعهم؟

إلى أي مدى يمكن اعتبار نظام التعليم في لبنان فعالاً؟ بشكل عام، تعكس مستويات التحصيل في الشهادتين المتوسطة والثانوية أداءً جيّداً لتلامذة لبنان، بينما تأتي نتائج PISA و TIMSS لمن هم في نهاية الحلقة الثالثة من مرحلة التعليم الأساسي بنتائج متدنية عالميًّا على صعيد الفهم الكتابي باللغة الأجنبيّة، وعلى صعيد الرياضيّات والعلوم. يستدعي ذلك فهم النتائج وتشخيصًا دقيقًا وعميقًا للواقع. من جهة أخرى، إن تفوق تلامذة العلوم العامة في الرياضيّات ضمن اختبار TIMSS Advanced إنّما يدلّ على تطابق وعلى فعّاليّة التعليم في هذه المادّة مقارنةً بالتوجهات العالميّة، غير أنّ التلامذة المعنيين لا يمثّلون سوى شريحة محدودة جداً من تلامذة لبنان. بمعنى آخر، يبدو أن النظام التعليمي اللبناني يحقق أهدافه بشكل أفضل ضمن فئات معينة من التلامذة. مع الإشارة إلى بروز تفوّق في مستوى تحصيل الفتيات عن الفتيان على صعيد الامتحانات الرسميّة.

هل يعتبر نظام التعليم في لبنان ذا جدوى عالية؟ يبيّن هذا الإصدار توافر الموارد البشريّة في الهيئات التعليميّة، إضافةً إلى توافر المدارس التي يبدو أن بعضًا منها غير موزع جغرافيًّا بحسب الحاجة نظراً لارتفاع نسب المدارس الصغيرة (أقل من 100 تلميذ). كما يشير إلى نقص في الإعداد التربوي الأساسي لأكثر من 90% من المعلمين، ونقص في أجهزة الكمبيوتر ضمن المدارس، ما يمكن أن يضعف استعمال التكنولوجيا ويخفف من نوعيّة التعليم. وتحتاج الصورة لتكتمل في هذا المجال إلى مؤشّرات إضافيّة حول الإنفاق على التعليم وحول التطوير المهني للمعلمين أثناء الخدمة.

هل نظام التعليم في لبنان عادل؟ رغم عدم توافر معطيات حول نسب الالتحاق والتسرّب، تفيد المؤشّرات حول وفرة المدارس وارتفاع أعداد أفراد الهيئتين الإداريّة والتعليميّة إلى أن نظام التعليم في لبنان يتجّه نحو تأمين مقعد دراسي لكل مواطن لبناني وغير لبناني على الأراضي اللبنانيّة بعمر الدراسة، وإتاحة فرص تعليم مجاني مفتوح ضمن أي صف وأية مرحلة من شأنها تسهيل التحاق التلامذة وعدم تسّربهم لأسباب ماديّة. من ناحية أخرى، إنّ عدم تطبيق قانون إلزاميّة التعليم وتراجع أعداد التلامذة مع تقدّم الصف ومرحلة التعليم في التعليم الرسمي، وبنسب أكبر في التعليم الخاص، تشير إلى أن نظام التعليم لا يزال يسمح بتسرّب التلامذة، وإلى أنه يصطفي التلامذة ذات مستويات الأداء الأفضل، وخاصةً في القطاع الخاص. وعليه، فإن عدالة النظام التعليمي في لبنان لا تزال بحاجة إلى تطوير جدّي بفضل تعاون حثيث بين الدولة والمجتمع الأهلي، وبين مختلف القطاعات التعليميّة.

وماذا بالنسبة لدافعيّة المتعلّمين والتزامهم؟ يحتاج النظام التعليمي في لبنان إلى المزيد من الدراسات والتقصّي حول تصوّرات التلامذة وخبراتهم في المدرسة، وحول المناخ المدرسي السائد بغية الحكم على هذا المعيار.

خلاصة القول أن نظام التعليم العام ما قبل الجامعي في لبنان يسلك درب التطوير المستمر، الذي يظهر تدريجياً وببطء، ولكنه لا يزال يحتاج إلى المزيد من الجهود لتحقيق نقلة نوعيّة تضمن انتقال المجتمع اللبناني إلى عصر جديد من النمو والكفاءة.